AL MAL WALTEGARA

السفه الاستيرادي وغياب سيطرة الدولة

هنهنين التهنيه الإسلامي الهناسبة بين الفكر والتكبيق

تقرير حول اصلاح ضرائب الدخل في ضي المتغيرات المحلية والدولية

قاهوس تاریخی

شركة مصر / إيران للغزل والنسج

شركة مشتركة بين مصروايران

میراتکس)

تأسست في ديسمبر ١٩٧٥ بموجب قانون ٤٣ ئسنة ١٩٧٤ والقوانين المدلة له ويقدر إجمالي الاستثمارات بحوالي (١٦٠ مليون جنيه)

يبلغ رأس مال ميرانكس المدهوع (٢٥٠ مديون جنيه) وتوزيعه كالآتي،-

١٥٪ للجانب المصرى ويمثله:

- ١ شركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس. ٢ بنك الاستثمار القومي.
 - 43% للجانب الإيراني ويمثلها
 - الشركة الإيرائية للإستثمارات الأجنبية.
- الأنشط قالرفيسية اليرانكس هي إنتاج وتسويق غزول القطن والمخلوط بالبوليستر من ثمرة ٤ إلى ١٦٠ الجليزي مسرح وممشط، مشرد ومزوى، برم تسيج وتريكو، خام ومحروق ومحرو على كونز شلل.

مصنع الفزل التوسط ١٠٠

- قد جهزت ميراتكس بأحدث الماكينات من أورويا الفريبة والبايان.
- يقدرالإنتاج السنوى بحوالى ١٠٥٠٠ طن بقيمة ١٥٠ مليون جنيه.
 - مصنع الفرّل الرفيع:-
- الطاقة = ٢٠٦٧ مردن الطاقة = ١٩٦٤ مردن الإنتاج = ٢٠٠٠ طن الإنتاج = ٢٠٠٠ طن
- الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ١٣ إنجليزي الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٢١ إنجليزي
 - مصنع الغرل السميك،
 - الطاقة = ۳۲۰۰ روتر الادتاء = . . . ٧٠ - ١٠
 - الإنتاج ٢٥٠٠ طن
 - الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ١٣ إنجليزي
- تبلغ صادرات ميراتكس حوالى (٢٠٠٠ عن سنويا) بقيمة (٢٠ مليون دولار) إلى أمريكا وأسواق
 اوروبا الفربية (المانيا، اللنمارك، بلجيكا، هرنسا، اسبانيا، انجانترا، ايطاليا) ودول شرق آسيا
 (اليابان، تايوان، كوريا، سنفافورة) ودول شمال أهريقيا (المرب، تونس).

يبلغ عدد العاملين (٢٠٠٠ عامل) تبلغ أجورهم السنوية مايقرب من (٢٨ مليون جنيد)



نائب رئيس التحريـــــر

أ. دا كامل عمداي

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

أحمد عاطف عبدالرحمن

في هذا العدد

سفحة	كلمة العدد	
۲	■ السفه الاستيرادي وغياب سيطرة الدولة	
٤	منهجية التوجيه الإسلامي للمحاسبة بين الفكر والتطبيق.	
٩	مشكلات المتابعة ومخاطرها	
11	تقرير حول إصلاح ضرائب الدخل في ضوء المتغيرات المحلية والدولية	
17	التقد ير الإحصائي للعلاقة بين نمو الصادرات ونمو النأتج الإجمالي. بالتطبيق على ج. م. ع	•
	التأمين المصرى نحو الحداثة في عالم متغير (الجات والشراكة الأوروبية	
YY	والكوميسا وانعكاساتها على التأمين المصرى)	
44	قراءات في كتاب دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة	
13	ليست بالإعفاءات الضريبية تنمو الاستثمارات بالإسكندرية	
έA	قامــه س تاریخـــ ب	

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقأ لقواعد النشر العلمي المتعارف عليها عن طريق الأساتذة كل في تخصصه

ثمن النسخة

	اجتيهان	مصرالعربية	جمهورية
٥٠٠ درهم	ليبيا	۵۰ لس	ســـوريا
المينية ا	المسودان	۲۵۰۰ ليرة	البنسسان
۵ دیشارات	الجسسزائر	١٠٠٠ فلس	العبسراق
٠٠٨ هلس	الكويت	۱ دینار	الأردق
۱۰ دراهیم	دول الخليج	١٠ ريـالات	السمودية

الاشتراكات

 الاشتراكات السنوية ١٨ جنيها مصريا داخل جمهورية مصر العربية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي في جميع الدول العربية
 ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه
 الإعالات يتقع عليها مع الإدارة

١١ شارع ميريت باشا _ ميدان التحرير _ القاهرة تليفون : ٥٧٤٤٦٣٠ _ ٥٧٤٤٢١٩٠ فاكس : ٥٧٥٠٤١٩

كلمة العدد بقلم محاسب أحرج عالهاف عبدالرحون رئيس مجلس الإدارة





إن الشارع والدوق المصرى خير شاهد على ما يحدث من فوضى استيرادية لمنتجات لها شبيه محلى ولكن مازالت عقدة الخواجة تسيطر على البعض وخاصة حديثي الثروة من القطاعات التي نيست وترعرعت في ظل المناخ الشوري الشمولي حيث أصبح من كان يملك أصبح لا بهلك ومن لا يملك أصبح مالكاً مستفذاً ذا طبيعة شرسة لأنه بدأ من الفراغ بلا هوية ... فرع بلا أصل ... جاء من است فلال المناخ السائد وليس عن طريق شريف تحكمه قواعد المواطنة والولاء ليلده - ما يحدث في السوق الآن وما نراه من أنواع الفاكهة من جميع الدول حتى وصل إلينا التفاح الصيني بين عشرات الأصناف بل هناك خضار يصل من الخارج كل هذا السوء ما هو إلا مهزلة على حساب الإنتاج المحلي ،

وأين دور الحولة هي وضع الضوابط وإصادة الانضباط لحركة السوق والحفاظ على الإنتاج المحلى الذي أصبح يتلاشي تدريجياً وأصبح المستقبل بالنسبة له مخيفاً ... سيأتي اليوم الذي نست ورد فيه كل شي ونتحول من مجتمع منتج إلى مجتمع مستهلك ... إنه من الغريب أن يعيش شعب أكثر من نصفه دون حد الفقر كيف يتحمل أسعار المستورد في كل شي ابتداء من

رغيف الميش حتى أكل الكلاب الذي تفتح له الاعتمادات بالبنوك قبل تدبير لقمة العيش للمامة والكافة والنتيجة قطعاً كارثة اقتصادية واجتماعية

إننا نناشد هراراً إن لا تترك الدولة الحبل على الفارب بعجة الحرية واتفاقيات الجات فالدول الكبرى وغيرها ممن وضعوا قواعد الجات يقفون بالمرصاد لكل من يهدد صناعاتها وانتاجها كما رأينا في مشكلة الحديد بين أوروبا وأمريكا ... وما تسعى إليه الآن من وضع ضوابط للغزو الصينى للسوق الأمريكي ... بل غزت الصين أسواق العالم كله بسياسة إغراق الدولة في سبيل السيطرة على التجارة الدولية بأسعار أقل بكثير عن أسعار المنتج المحلى في كل دولة .

الدولة ضابت وتاهت عن تحقيق المدالة في المنافسة بين الوارد والشابع الذليل من خلال عمل توازن في الأعباء ولكن للأسف حكومتها تضع عجز الموازنة أساس كل شئ ... الصناعة تدمر يواسطة الدولة في ظل تشوهات ومعوقات للحقاظ على الموازنة دون النظر للمردود الاقتصادي .

المستورد الذي يهدد بل تسبب في وقف إنتاج الكثير من المنتجات المصرية صناعية كانت أو زراعية،

الأمو خطيو والسنف الاستيرادي هو الذي تسبب في أزمة الدولار وانفلات أسعار السلع ولو كان هناك ترشيد واتباع أسلوب الأولويات حسب حاجة الإنتاج وأعطيت الأولوية للخامات والسلع الأساسية التي تحتاجها الصناعة ولو راجعت الدولة ذلك لما حدثت هذه الكوارث

هرام أن نجد السوق المصرى سوقاً مباحاً مستباحاً لكل الدول والمستفيد من ذلك قلة قليلة حيث تجد العملة وقت ما تشاء ولا بهمها أن تبقى مصر دولة صناعية إنتاجية أو دولة استهلاكية فالأنانية لا حدود لها.

إن العقم الاستيرادي إنهاء لدولة كان لها تاريخ صناعي وزراعي عريق والآن نستورد كل شئ حتى الآيس كريم _ إنها فضيحة ... أين دور الدولة المنيب لصالح أفراد _ بدعوى الجات إن من يدعون أنه لا مساس بالعرية ... فالعقيقة تقول إنها حرية التخريب والتدمير لاقتصاد الدولة _ ليس لها مستقبل بين الدول الأخرى المنضمة للجات ... كل دولة تأخذ من الجات ما هو في صالحها وتترك ما هو ضد مصالحها ولو لفترة انتقالية حتى يحدث توازن بين وضرائب ومصاريف لا تتحملها السلع وضرائب ومصاريف لا تتحملها السلع المستوردة .

إن الفوض التى حدثت بالميزان التجارى أصابت الدولة فى مقتل مع معظم دول العالم حتى الدول العربية التى تتابعت وتصارعت لتوقيع الاتفاقيات الثنائية كل هذا فى سبيل فتح السوق المصرى الكبير للمنتجات الصناعية العربية ذات السوق المحدود .

لابد من تدخيل الدولة ليس بالعظر ولكن بالترشيد من خلال البنوك وتوجيه الاستيراد

لتوفير الخامات للمصانع والتقليل من استيراد الأمر السيل الأمر السيل الأمر السيام التي التي الأمر للمستوردين كل منهم يسعى لتحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة مع إزالة التموكية .

إن أزمة الدولار هي نتاج الشوضى الاستيرادية وأثر ذلك على الميزان التجارى وميزان المدفوعات مع كثير من الدول حتى أصبحت تهدد الصادرات لأن كثير من صادراتنا إنتاج صناعى ربما يتوقف على تدبير عملة لشراء مستزمات الإنتاج والخامات فالأثار السلبية مشتركة ولا يمكن فصل الاستيراد وترشيده عن تشجيع وزيادة الصادرات.

العل الوحيد أن لا تترك الدولة الأمور تسير على هوى البعض وأن تسارع بالتدخل وفرض أسلوب تخطيطي يساعب على ضبيط السبوق الوارد والصادر حيث إن هذه الفوضي كان من آثارها الخطيرة هروب الاستثمار الأجنبي والمربى لأن الرؤيا للسوق رؤيا استهلاكية وليست رؤيا إنتاجية لدولة تسعى للمحافظة على مركزها وسط العالم. إن العطية الاقتصادية عملية مترابطة لابد من اشتراف وتخطيط الدولة حتى يمكنها ضبط جوانب الحياة فهناك ارتباط تام بين زيادة الدين العام وعجز الإنتاج والسفه الاستيرادي مع عقبات أمام التصدير مع هروب الاستثمار كلها سلبيات ناتجة عن غياب دور الدولة ولذلك لم تؤد سياسة تعويم الجنيبه وتحرير سعر الصرف الغرض الاقتصادي الذي كانت تتشده الحكومة وذلك لخروج القرار عن دائرة مجموعة من القرارات الاقتصادية المكملة كان يجب أن تصاحبه وقت صدوره .

· إننا نقتل أنفسنا بأيدينا ... هذه هي الحقيقة .



إعداد الدكتور

வுஅன் கார் கார்

أستاذ المحاسبة كلية التجارة. جامعة الأزهر

خطورة التغريب والتبعية فى مجال المماسبة :

لقسد مسلية تغريب واسعة النطاق في البدان العربية والإسلادية ولا سيما في العلوم الإنسانية والاجتماعية المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالإنسان والمجتمع، وتمثلت في نقل كل شي عن أوروبا وغيرها دون أي اعتبار ما إذا كان هذا يتفق مع العقائد والأخلاق والسلوكيات الإسلامية أم لا ؟ أو أن له أصولاً في الإسلام أو

أنه يمكن تطويره وتحسينه لينفق مع فواعد الشريعة الإسلامية ومع القيم والمثل والأعراف الإسلامية أم لا ؟ .

وكان من أهم وسائل التغريب والضرنجة الغزو الفكرى والثقافى الذى ورد إلى الديار العربية والإسلامية مع الغزو العسكرى ، ويكفى أن نذكر مصر فى هذا المقام أن الذى وضع مناهج التعليم فى مصر فى هترة الاستعمار هو اللوردكرومر ، كما أن إلهاد بعثات إلى البلدان الأوروبية للحصول على المعرفة والرجوع لينشروها كما هى بدون أدني تطوير فى المدارس والمعاهد والجامعات ، وكانت من أخطر وسائل التغريب إلى جانب انتشار الكتب والمجلات ... التى تتشرها والمدنية والتي تتضمن هيما تتضمن سموماً مصدا الثقافة الإسلامية وتتمارض مع مقاصد ضد الثقافة الإسلامية وتتمارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية .

ومن الدعاوى الخطيرة التى ظهرت فى ذلك الحين هو أن الإسلام دين عبادات وتسبيح وتهذيب للإنسان وليس له علاقة بحلبة الحياة ، ولكى نتقدم يجب أن يحصر الإسلام فى المسجد كما حدث فى أوروبا حيث حصروا الكنيسة ولا يجوز لها أن تتدخل فى شئون الدنيا العلمانية وقالوا « دع ما لقيصر لقيصر وما لله » كما قالوا كذلك يجب الفصل بين العلوم والعقيدة باسم الحياد العلمى ، وهذا كله بعيد كل البعد عن الإسلام الذى يحث على العلم كل البعد عن الإسلام الذى يحث على العلم النافع المحمود الذى يخدم الإنسان ويعينه على النافع المحمود الذى يخدم الإنسان ويعينه على

عمارة الأرض وعبادة الله فالإسلام دين حضارة وتقدم وعمران ودين ودولة وتعمل قواعده على تزكية عوامل الخير في المجتمع .

وترتب على ما سبق استيراد الثقافة الفربية وغيرها وإهمال التراث الإسلامي ، وتجمد الاجتهاد ، واعتقاد كثير من الأساتذة والعلماء الذين تعلموا في الجامعات الأجنبية أن الإسلام دين عبادات وليس فيه إدارة أو اقتصاد أو سياسة أو اجتماع ... ولم يجتهدوا ولم يبحثوا في الثقافة الإسلامية وينقبوا فيها إلا القليل منهم ، ليخرجوا ما فيها من درر علمية ، وصدق الإمام سيد قطب عندما قال ﴿ عجب لأمر المسلمين يقترضون من الشرق والغرب وخزائنهم مليئة بالدرر العلمية ﴾ .

ولقد ترتب على حركة الشغريب وانتشار العلمانية آثار سلبية عديدة من أخطرها الاتبهار بالحضارة المادية وضعف القيم الايمانية والأخلاق وإهمال التراث الإسلامي وتجمد الاجتهاد ، وأصبح الإسلام مظلوماً بين جهل أينائه وعجز علمائه ، وتسلط على أهله من لا يحكمون بشريعة الله ، وبذلك أصبح هناك حاجة للقيضاء على حركة التغريب والاهتمام بالتوجيه الإسلامي للعلوم من أجل الإنسان والخير للبشرية وتطورها نحو الخيرات ، وحتى لا يكون العلم آداة للهدم والتدمير وإذلال الانسان .

وفى مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم المحاسبة (الحساب) بصفة خاصة كان التغريب والتفريع واضحأ تماماً ، فعلى سبيل المشال سيطر على المهنة في معظم البلاذ

العربية والإسلامية اليهود والنصاري وكانوا هم ومازالوا في بعض البلدان هم المصدر والمرجع والأساتذة في علم المحاسبة كفكر وتطبيق، فعلى سبيل المثال نجد ما يدرس لأبنائنا في كليات التجارة منقولاً نقلاً حرفياً في كثير منه مما يدرس بالجامعات الأوروبية ، وأن مكاتب المحاسبة والاستشارات الإدارية والاقتصادية إما أن يسيطر عليها الأجانب بطريق مباشر أو عن طريق التبعية أو تدريب من بعملون بها بالخارج ... دون أدنى إشارة من قريب أو بميد إلى التراث الإسلامي في مجال علم المحاسبة (كتابة الأموال) وأن سيادة العالم في هذا المجال كانت للإسلام عندما كانت أوروبا في متاهات الظلام لقد أكد على ذلك لوقا باشيللو الذي وضع أساسيات علم المحاسبة في أوروبا عندما قال إنه اعتمد على كثير ممن سبقوه في هذا المجال وكان يقصد بذلك التجار العرب المسلمين الذين كانوا في إسبانيا وإيطاليا ... ونقلوا إليهم أسس المحاسبة ونظمها وطرقها .

الصحوة الإسلامية والدعوة للتوهيه الإسلامي للمحاسة :

ومع ظهور الصحوة الإسلامية في كافة مجالات الحياة ولا سيما بعد انتكاس المادية والعلمانية وعجزها عن الوفاء بالإشباع الروحي للإنسان، ظهرت هناك حاجة ملحة لإعادة النظر والدراسة والتقويم في العلوم جميعاً سواء كانت .تحريدية أو احتماعية أو إنسانية وتجرى لها توجيهأ إسلاميأ يأخذ نواحى واتجاهات متعددة ، فمنها من يبحث عن أصوله في الإسلام، ومنها من نستفيد من نتائجة العلمية في إبراز

عظمة الله وتقوية القيم الإيمانية عند الطلاب والمطبقين ، ومنها من توجيه النتائج التي توصل إليها في خدمة البشرية وتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية .

فعلى سبيل المثال: الاستفادة من علوم الطب
فى توجيه الطلاب والناس إلى عظمة الله فى
الخلق تذكرهم بقول الله عز وجل ﴿ وَفَى
الخشكم أفلا تبصرون ﴾ (الذاريات: ٢١)،
فى علم الفيزياء نشير فى قدرة الله فى تنظيم
الكون، وفى علم الرياضة نشير إلى فضل
السبق للعلماء العرب فى هذا المجال.

وفى علم الكيمياء كيف توجه معادلات هذا العلم إلى خدمة البشرية وليس إهلاكها وهكذا بالنسبة لسائر الطبيعة ، أما بالنسبة للعلوم الاجتماعية فنبحث عن أصولها في الإسلام .

التوجيه الإملامي للمحاسبة ضرورة شرعية:
وفي مجال علم المحاسبة وهو موضوع هذه
الدراسة فإن هناك ضرورة شرعية لاستنباط
القواعد الإسلامية التي تحكمه والتي تمثل
الإطار الفكري لهذا العلم في الإسلام وذلك من
مصادر الشريعة الإسلامية، وهذا للتأكيد على
أن القرآن والسنة لم يأتيا فقط للاهتمام بجانب
العبادات بل أيضاً اهتماماً بالمعاملات وصدق
الله العظيم إذ يقول ﴿ وتزلنا عليك الكتاب
تبياناً تكل شئ هدى ورحمة ويشرى
للمسلمين ﴾ (النحل: ٨٩)، وقول رسول الله
تركت فيكم ما إن تمسكتم بهما لن
تضلوا بعدى أبدا كتاب الله وسنتي، متفق

كما أن هناك ضرورة شرعية لاستقراء الجوانب التطبيقية للفكر المحاسبي الإسلامي في صدر الدولة الإسلامية وكيف انتشر في كثير من البلدان ومنها دول أوروبا عن طريق المفكرين المسلمين والتجار العرب ، ولا يجب أن نبخس الحضارة الإسلامية دورها في نشر المعرفة الحميدة النافعة ليس فقط في مجال العبادات بل أيضاً في مجال المعاملات ، وبالأضافة إلى ما سبق نجد أن الإسلام يحث على استخدام الأساليب والأدوات المحاسبية وغير المحاسبية الحديثة والمتقدمة ، وأن توجه توجيهاً إسلامياً مثل أسلوب القيد المزدوج وأساليب التحليل المحاسبي وأساليب الحاسب الآلي والأليكت رونى ونظم المعلومات والأساليب الرياضية والإحصائية ونحوها ، بل نعتبر ذلك من الضروريات الشرعية والتي حث عليها الإسلام ، فالرسول يدعونا لطلب العلم ولو في الصين ولم يكن في زمنه هناك علوم إسلامية في الصين بل كانت علوم تقنية ، في هذا المقام يقول رسول الله (ﷺ) « الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق الناس بها » متفق عليه . ونخلص من ذلك أن التوجيه الإسلامي للمحاسبة ضرورة شرعية ، وواجب على علماء وأساتذة كليات التجارة والباحثين وغيرهم من المعنيين بهذا العلم من المسلمين ، فما لا يتم الواحب إلا به فهو واجب ، كما أن الدراسة والبحث الدقيق في الفكر

كـما أن الدراسـة والبـحث الدقـيق في الفكر المحاسبي الإسلامي فرض كفاية بالنسبة لأهل الاختصاص من العلماء والأساتذة والباحثين في مجال المحاسبة ، كما أن تعلم هذا الفكر فرض

عين على كل طالب مسلم متخصص في مجال المحاسبة ، وعلى كل ممتهن أو عامل في هذا المجال .

منهج التوجيب الإسلامي للمعاسبة :

يقوم الفكر المحاسبى التقايدى المعاصر على منهجية استعمارية تقضى بفصل المحاسبة عن الدين ، أى تطبيق منهج العلمانية والحياد العلمى ، وهذا لا يتسق مع الإسلام عقيدة وشريعة ، فالإسلام كما ذكرنا من قبل دين شامل ومنهج حياة ، ومن ثم فالتوجيه الإسلامى للمحاسبة يقصد به التزاوج بين الجوانب المادية والروحية في مجال المحاسبة بما يحقق الخير للإنسان والإنسانية وذلك في ضوء قواعد الشريعة الإسلامية .

ويأخذ منهج التوجيه الإسلامي للمحاسبة اتجاهات متعددة من أهمها ما يلي : ـ

- استنباط قواعد المحاسبة من مصادر الشريعة الإسلامية .
- (Y) توجيه وتطوير قواعد المحاسبة التقليدية إسلامياً ما دامت لا تتعارض مع قواعد الشريمة الإسلامية لأن الأصل فى المعاملات العل ما لم يتعارض مع نص صريح من القرآن والسنة .
- (٣) الاستفادة بأساليب وأدوات المحاسبة التقليدية المتقدمة في الجوانب التطبيقية للفكر المحاسبي الإسلامي ، لأن هذه الأساليب والأدوات لبست حكراً على أحد وهي من صنع الإنسان ، فسهى ليسست مسلمة أو كافرة ، بل يجب أن تستخدم في خير البشرية سواء استخدمها مسلم أم

غير مسلم ، كما أن الإسلام يعتبر البحث عن العلم المفيد النافع شرعاً فريضة .

(4) ريادة العالم في كافئة العلوم ومنها علم المحاسبة باعتبار أن أمة الإسلام هي خير أمة أخرجت للناس وأن سيدنا محمد. (ﷺ) أرسل للناس كافة .

أسس التوجيه الإسلامي للمحاسبة :

ويقوم منهج التوجيه الإسلامى للمحاسبة على مجموعة من الأسس الكلية من أهمها ما يلى: ـ
■ الأساس الإيماني والأخلاقي الإسلامي.

- أساس شمولية الإسلام وصلاحيته لكل زمان ومكان .
- أساس استنباط قواعد المحاسبة من مصادر الشريعة الإسلامية والتمكين لتطبيقها في واقع الحياة .
- ·أساس استيماب أساليب وأدوات المحاسبة الحديثة والاستفادة منها في إطار القيم الإيمانية والأخلاق.
- أساس إزالة ما تثيره مبادئ (قواعد) المحاسبة الوضعية ضد الإسلام وتعاليمه وإيجاد البديل الإسلامي لها
- أساس الحث على البحث والدراسة لتطوير أساليب وأدوات وطرق وإجراءات المحاسبة في ضوء احتياجات البشرية بصفة عامة ، واحتياجات المجتمع الإسلامي بصفة خاصة ، وتجنب الجمود والركود حتى نتحرر من التبعية الفكرية والتطبيقية .
- أساس ربادة وأستاذية العالم في جميع مجالات العلم النافع المحمود حيث إن

الإسلام جاء للناس عامة ، وانطلاقاً من ذلك يجب أن ينهض المحاسبون المسلمون بإبراز مدرستهم للمحاسبين في يقاع العالم. بإبراز مدرستهم للمحاسبين في يقاع العالم. الإسلامي سوف تحقق مقاصد التوجيه الإسلامي للمحاسبة والتي تتمثل في التزاوج والتنسيق بين القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية الإسلامية وبين قواعد وأساليب وأدوات علم المحاسبة بما يحقق مقاصد ومحاربة الإسلامية ومنها حفظ المال، ومحاربة التغريب وإعادة الاشقاة في الفكر

خطة دراسة التوجيه الإسلامى للمعاسبة :

يقوم التوجيه الإسلامي للمحاسبة على المحاسب الإنسان فهو الذي يستنبط أو يؤصل أو يطور الفكر المحاسبي ، كما أنه هو الذي يلتزم بقواعد المحاسبة ، هو الذي يستخدم أساليب وأدوات المحاسبة ، كما أنه هو الذي يعرض ويفسر المعلومات المحاسبية ، لذلك يجب الاهتمام بتكوينه الشخصى وبتأهيله العلمى والعملي في ضوء الإسلام حتى يتحقق التوجيه الإسلامي ، كما يجب إعادة النظر فيما يدرس بالمدارس والمعاهد والجامعات ليتفق مع الثقافة الإسلامية بصفة عامة ومع الفكر المحاسبي الإسلامي بصفته خاصة ، كما يجب وضع خطه وبرنامج عمل للتحول من الفكر الوضعى إلى الفكر المحاسبي الإسلامي سواء عن طريق الإحملال أو التطوير أو التوجيه، ودراسة المشكلات والمعوقات التي تظهر في هذا الخصوص.

وتأسيساً على ذلك يجب عند التخطيط للتوجيه الإسلامى للمحاسبة أن نركز على ثلاثة محاور أساسية هى :

- (۱) المحاسب : من حيث تكوينه الشخصى وتأهيله العلمي والعملي .
- (٢) دور العلم: ويقصيد بها المدارس والمعاهد والجامعات التي تدرس فيها موضوعات المحاسبة طبقاً للفكر الإسلامي.
- (٣) المؤسسات والمنظمات المهنية: والتى ترعى المحاسبة فى الإسلام من حيث الفكر والتطبيق.
- (٤) الوحداث الاقتصادية: والتي تعتبر حقل التكوين العملي للمحاسب ومجال التطبية.

وفى ضوء الفقرات السابقة توضح خطة دراسة التوجيه الإسلامى للمحاسبة بحيث تركز على الموضوعات الآتية :

- ■● التكوين الشخصى للمحاسب فى ضوء الفكر الإسلامى (القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية للمحاسب).
- التكوين العلمى والعـملى للمحـاسب فى ضوء الفكر الإسلامى .
- خطة وبرنامج تدريس الفكر المحاسبى
 الإسلامي في دور العلم المتخصصة (في هذه المرحلة من الدراسة ـ على المستوى
 الجامعي) .
- التطبيق المعاصر للفكر المتحاسبى
 الإسلامى وإجراءات التغيير .
- مصادر المعرفة في الفكر المحاسبن الإسلامي .

المتابعة المستتيرة هى التحدى الأكبر أمام أى مدير شى أى مدوقع كان هذا المدير ، ومع أن المتابعة هى غالباً الحد الفاصل بين الفشل والتجاح إلا أنها هى كثير من الأحيان فريضة غائبة عنا ... لماذا ؟ وما سبب ذلك ؟ هل يعقل أن يهمل مدير أهم أدوات نجاحه وهل يسمى أى مدير نحو الفشل ...؟ الأمر يحتاج إلى وقفة للتأمل والتحليل .

لا يكاه أحد يختلف حول أهمينة المتابعية

وجدواها ولكن إهمال المتابعة أو عدم فاعليتها واقع نصطدم به في كثير من مواقع العمل والإنتاج عندنا فكيف نفسر ذلك ؟ لقد شغاني هذا التناقض الفريب وسميت للتمرف على أسبابه ... ولم أرد أن تأتى الإجابة من عندى بالفكر أو بالظن ... ولكنى اخترت أن أناقش بعض المدراء في مواقع عمل مختلفة في هذا الأمر لكى ألامس الواقع بالنسبة لتلك المشكلة ولكى تأتى الإجابة من واقع الممارسة الفعلية . مسرة مدراء تناقشت معهم ... بمضهم في بنوك ويعضهم في مصمانع للفيزل والنسبيج ويعضهم في شركات تكنولوجيا المعلومات وآخرون في قطاع البترول وبعضهم في قطاع السياحة وكائت بعض المواقع حكومية وبعضها وحندات قطاع أعنمنال عنام ويعضبها قطاعنا خاصاً.

ومع أن العينة كانت حكمية وليست عشوائية إلا أنها تصلح للخروج بمؤشرات ودلالات واقعية تعطى مؤشرات يمكن أن تقبل التعميم ... وذلك بالنظر لطبيعة المشكلة والمنواصفات التي

حرصت على توافرها في عينة المدراء الذين تناقشت معهم .

- ود أمكن تبويب وتحليل نتائج الحوار والمناقشة مع هؤلاء المدراء على النحو التالى: ..
- أولاً 3 إن المشكلة قائمة بالفعل في معظم مواقع العمل والإنتاج ولكن بدرجات متفاوتة .
- فائيطاً ، إن المشكلة تكون اكشر حدة في مستويات التنفيذ وتخف حدتها كلما ارتفع المستوى الإداري لتمتع الإدارة العليا بالسلطات الأقوى .
- ظائماً : إن هناك عشرة أسباب وراء المشكلة لا توجد كلها بالضرورة في جديع المواقع ولكن منا هو موجود في أي موقع يندرج في إطارها .

وتلك الأسباب المشرة هي ملي الوجه التالي :

- عدم وجود مقابيس للتقييم .
- ٢ وجود مقاييس وضعية يصعب الاتفاق حول موضوعية قياسها .
- ٣ ـ العلاقات الشخصية بين العاملين وبعض المدراء .
- ع. وجود شالية داخل المنظمة تجمعل موضوعية التقييم والمتابعة غير موضوعية .
 - ۵ _ ضعف وعدم كفاءة بعض المدراء .
- آ وجود بعض الماملين محل اهتمام ورعاية من الإدارة العليا الأسباب لا علاقة لها بالعمل .
- ٧ _ عندم وضبوح الأهداف وعندم تحبديدها

- بدقة للماملين محل المتابعة والتقييم .
- ٨ ـ عدم وجود آليات للتصحيح مرتبطة بعملية المتابعة والتقييم .
- ٩ الحرص على عدم اطلاع الإدارة العليا على النواحى السلبية في الأداء للإفلات من المساءلة والعقاب .
- ١٠ مدم جدية الإدارة العليا في التعامل مع نتائج التقييم بموضوعية .

تلك كانت أسباب عدم فاعلية المتابعة والتقييم التى أسفر عنها النقاش مع بعض المدراء في مواقع العمل والمسئولية .

ماذا يعنى ذلك ؟

اعل وراجعة الأسباب العشرة السابقة يمكن أن نخرج منها بثلاثة استنتاجات مهمة هي :

وبرنامج العمل المطلوب من العاملين لا يجعل للمتابعة أية فاعلية ما لم يتم تدارك ذلك .

- المعدد الله المعلق المالية المعلق المعلق المعدد من المعلق المعلق المعلقة المعلقة
- فاعلية عملية المتابعة .

 إن الأمراض الإدارية من ضعف الإدارة أو
- الاسراض الإدارية من ضعف الإدارة أو عدم كفاءتها أو تقريبها لبعض العاملين دون أسباب ترتبط بالكفاءة أو انتشار الشالية في المنظمة أو عدم جدية الإدارة في التصحيح أو ترددها في اتخاذ القرارات المرتبطة بالمساءلة ... كلها تجعل عملية المتابعة والتقييم غير ذات جدوى ، ومن هنا فإن التناقض يقع بين عدم الاختلاف حول أهمية المتابعة والتقييم كعنصر حاسم في النجاح وبين عدم فاعلية تلك الأداة أو غيابها في التطبيق العملي.



تقـريرحـول

إصلاح غيرائب الدخل في عنوء المتغيرات المحلية والدولية

اعداد احسان محمد ابراهیم مرسی

مدير إدارة الوثائق مركز معلومات وتوثيق وزارة المالية

- ت الكساد السالمي والانكساش في أغلب
 الاقتصاديات المتقدمة وآثاره السلبية
 على الدول النامية
- الزيادة السكانية المستمرة بمعدلات تفوق ممدلات النمو الاقتصادي .
- التباطؤ والانكماش ونقص السيولة في الأسواق المحلية فضالاً عن تعشر برامخ الخصخصة .
- " زيادة عبء كل من الدين المحلى والدين الخارجى ويلوغ هذين الدينين حدوداً خطرة .
- ب تمويم العملة الوطنية (الجنيه المصرى)
 في توقيت غير مناسب مها تعبب في
 انخفاض قيمة العملة وتمثل ذلك في : ـ
- (أ) انخفاض القيمة الشرائية للعملة الوطنية .
- (ب) انخفاض قيمة الإيرادات السيادية للدولة على نحو خطير .
- (ج.) زيادة الأعباء العامة وما يلزمها من زيادة
 الإنفاق العام .

عقدت الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب المؤتمر الضريبي الشامن خلال الفترة من السابع إلى العاشر من شهر ديسمبر سنة ۲۰۰۳ تعت عنوان:

« إصلاح الضرائب على الدخل في ضوء المتغيرات المطية والدولية »

برثاسة الدكتور / شعبان إمام حافظ والأستاذ / عماد أحمد على

وقد تزامن انمقاد هذا المؤتمر مع ما طالب به السيد الرئيس / محمد حسنى مبارك فى خطابه التاريخى فى افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة من ضرورة القيام بإصلاح ضريبى شامل .

كما يأتى انعقاد المؤتمر فى ظرف زمنى بالغ الغطورة يحفل بالعديد من المتغيرات الدولية والمحلية والتى قد أثرت سلباً فى المسيرة الاقتصادية والاجتماعية التى ساهمت فى كالفة الظلال الملقاة على الواقع الاقتصادى للبلاد من أهمها :

الحرب على العراق واحتلال أراضيه .

٢ ـ توسيع الاتحاد الأورويي شرقاً وجنوياً وما

كل هذه المتغيرات دفعت نخبة كبيرة من المفكرين والباحثين بروح الحرص على مصلحة البلاد واستمرار تطورها وتقدمها أن تتكاتف جميعها في العمل على ايجاد الحلول المناسية والواقعية للتوفيق بين متطلبات زيادة الموارد العاملة حتى يمكن الوفاء بما يقابلها من التزامات ونفقات عامة وإذا كائت الحكومة تنوى عرض مشروع القانون الجديد للضرائب على الدخل على البرلمان لإقرارة فإن الجمعية ومن خلال هذا المؤتمر أرادت أن تدلى بدلوها في هذا الخنصوص لتأكيب دورها في خدمة المجتمع ولتحقيق التوازن المنشود بين كل من المنواطنين والحكومة على تجنو يستاعند في تحجيم الفجوة بين الإيرادات المامة والنفقات العامة في جو من الثقة والشفافية مع عدم الإخلال بحقوق المواطنين.

بوسس بسوى سورسين به والمستقبلية بما تتضمن من استراتيجيات وخططا تهدف لزيادة معدل النمو الاقتصادى في مصر ورفع مستوى التتمية البشرية في ضوء الالتزام بما وقعت عليه مصر من تبمات انضمامها إلى منظمة التجارة المالمية ويناء على الأبحاث وأوراق العمل التي تمت مناقشتها في المؤتمر بالإضافة إلى المناقشات والمداخلات القيمة من المشاركين فيه وما أسفر عنها من مقترحات وأراء فقد انتهى المؤتمر إلى التوصيبات

أولاً: في الضريبة المسوحدة على الأشداص الطبيعيين: -

ا ضرورة الانتقال الكامل لنظام الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين بإلزام الممول بتقديم إقرار واحد يضم كافة أنواع الدخول من مختلف المصادر مع خصم الخسائر الناتجة من أى مصدر من مصادر الدخل من مجموع الدخول دون تخصيص لدخل مين .

٢ ـ توسيع قاعدة المجتمع الضريبي من خلال
 الحملات الدورية والمفاجئة للحصر
 الفعلى والميداني للأنشطة والممولين

 تخصيص باب جديد للإيرادات الخاصعة
 للضريبة تختص بالإيرادات التى لا تتفق طبيعتها مع طبيعة المصادر المنصوص

عليها في القانون مثل: _ أ _ التصرف الوحيد (في المقارات

مشالاً) أو السمسرة المارضة أو الممولات وخلافه .

ب- إيرادات تأجير الوحدات السكنية طبقك الأحكام القبانون رقم ع لسنة ١٩٩٦ .

ج ۔ أي إيرادات أخرى تظهر مستقبلاً ولم يتم تحديد طبيعتها .

ك ـ الفاء الإصفاءات الضريبية المطلقة وترشيدها بحيث يساهم الجميع في تحمل الأعباء المامة للدولة من خلال فرض سمر نسبي يتزايد لمدد مختلفة بعد فترة سماح قصيرة بحيث تتهي إلى الخنضوع بالمسمر المطبق على المنشآت المماثلة مع تقرير معاملة مميزة

- للأنشطة الصناعية والتصديرية أياً كان الشكل القانوني لها .
- م ضرورة توحيد القواعد المازمة لإمساك
 الدفاتر والسجلات بين مختلف القوانين
 وتجريم عدم إمساكها على النحو
 المنصوص عليها في القوانين المنظمة
 لذلك .

٦ _ تخفيض عبء التحاسب الضريبي عن

- كاهل مصلحة الضرائب عن طريق فرض ضريبة قطعية على الأنشطة الصغيرة أو صعبة المحاسبة وتفويض جهاز منح التراخيص مثلاً بتحصيل هذه المبالغ وتوريدها لمصلحة الضرائب مقابل عمولة تحصيل لتشجيع هذه الجهات على ذلك (مثل سيارات النقل ـ مراكب الصيد ـ الإيجار المفروش ـ المخلصين الجمركيين ... [لخ) حتى تتفرغ مصلحة الضرائب لمحاسبة الملفات الكبيرة ذات الحصيلة .
- ٧ إعادة فرض رسم تضامن اجتماعى على
 الماملين المصريين بالخارج مع وضع
 الضوابط القانونية المناسبة حتى تتفادى
 شبهة عدم الدستورية لزيادة الحصيلة
 الضريبية .
- ٨ _ إخضاع الصرفيات من الصناديق الخاصة
 الممولة من خزينة دولة اجنبية للضرائب.
- إخضاع كافة العبمايات والأنشطة التى تزاولها انجمعيات الأهلية وما في حكمها مستغلة بذلك شكلها القانوني للتهرب من الضرائب (النقل - المقاولات) .

- ١٠ المصاواة بين المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعى ومثيلاتها التى يقيمها صفار المستثمرين من أموالهم الخاصة من حيث الإعضاءات والمزايا الأخرى .
- ١١ إعادة النظر في أسعار الضريبة الموحدة ونقترح الآتي :
 - الـ ١٠٠٠٠ جنيه الأولى ١٠ ٪ .
- من ١٠٠٠٠ جنيه إلى ٢٠٠٠٠ جنيه ١٥ ٪ .
- من ۲۰۰۰۰ جنیه إلى ٤٠٠٠٠ جنیه ۲۰ ٪ .
- من ٤٠٠٠٠ جنيه إلى ٢٠٠٠٠ جنيه ٢٥ ٪ . أكثر من ٢٠٠٠٠ جنيه ٣٠ ٪ .
- ١٢ إعادة النظر هي حدود الأعباء العائلية وتحديدها كنسبة من الدخل مع التمييز بين الممولين طبقاً لعالتهم الاجتماعية مع اقتراح نقل هذه الأحكام إلى شانون ربط الموازنة لربطهــمــا بالطروف الموضوعية دون العاجة إلى تعديل قانون
- ١٣٠. _ إخضاع كافة العمولات والإتاوات المدفوعة من أشخاص طبيعيين أو شركات أموال فيما بينهما أو العكس للضريبة .

الضرائب ،

- ١٤ _ ضرورة رفع الحد الأدنى لقيمة المعاملات
 الخاضعة لأحكام الخصم والإضافة .
- 10 _ إخضاع الأجانب غير المقيمين للصريبة على ما يحصلون عليه من أجور ومرتبات بنسبة مدة إقامتهم مهما كانت هذه المدة. 17 _ تحديد الملتزم بصريبة كسب العمل والنص على تقديم التسويات كإحدى

مرفقات الإقرار والميزانية .

١٧ ـ مراعاة خصم المصروفات غير المباشرة المتعلقة بإنتاج الدخل كالتبرعات وأقساط التأمين على الحياة والملاج ونفقة الوالدين والحرف والمهن إلخ .

ثانياً: الضريبة على أرباح شركات الأماوال: -

- ١ ضرورة تحديد مدى زمنى مناسب لإجراءات الفحص والربط والتحصيل بحيث لا تصبح المواعيد المقترحة بالملامح المعروضة سيفاً على كل من المأمورية والممول يضر بمصالحها بدالاً من التيسير .
 - لغاء إعضاء الإهلاك المعجل بالنسبة
 للشركات الصناعية في حالة تميزها
 سعر ٢٥٪
- رخضاع الأرياح الرأسمالية بنسبة معينة لمواجهة فروق الأسعار وتأثيرات التضخم بشرط إعادة استخدام هذه الأرباح في شراء أو تصنيع أصول رأسمالية جديدة.
- عدم خصم كل من حصة الإدارة والعاملين
 فى الأرباح الموزعة من وعاء الضريبة
 على شركات الأموال.
- الناء خصم القيمة الإيجارية للمقارات
 المملوكة للشركة وتستفلها في مزاولة نشاطها
 مع خصم قيمة الضريبة العقارية المدفوعة
 من الضريبة على أرباح شركات الأموال.
- ١ ـ تخفيض سعر الضريبة ليصبح ٣٠ ٪ فيما
 عدا كل من هيئة فتاة السويس وأرياح

شركات البحث وإنتاج البترول تظل كما هى مع تمييز الشركات التى تعمل فى مجال التصنيع بأن يصبح سمر الضريبة ٢٥ ٪ فقط.

ثالثاً: في الأحكام العاملة: ...

- ا ضـــرورة النص على بعض الأحكام
 الانتقالية مما يسمح بتصفية المشاكل
 والخلافات بين المصلحة والممولين عن
 السنوات السابقة على إصدار القانون
 الجديد خلال مدة زمنية مناسبة (٥
 سنوات مثلاً).
- ۲ مسرورة استحداث أحكام خاصه بالإجراءات الضريبية استثناءات من أحكام قانون الإجراءات وذلك إما أن تكون ضمن أحكام التشريع الضريبى أو في قانون مستقل . . .
- ٣ ـ ضرورة تجميع الإعضاءات الضريبية في
 قانون مستقل فيما عدا الإعضاءات
 الخاضمة لقوانين أو اتفاقيات دولية
- على سداد المستحقات الضريبية بالسماح
 على سداد المستحقات الضريبية بالسماح
 بتقسيط المتأخرات الضريبية مع إعقائهم
 من مقابل التأخير بشرط الالتزام بسداد
 الأقساط في مواعيدها .
- و انشاء شعبة للإعلان الضريبي (البريد الضريبي) لتدارك مشكلة إعلام الوصول وتأخر التسليم واستبدال عقوية السجن بالعقوية المالية فيما يتعلق بعدم تقديمه الإقرار الضريبي .

- رابعاً: الإدارة الضحريبية: -أولاً: التدريب والتأخيل:
- المطالبة بإنشاء شعبة خاصة بالمحاسبة الضريبية في كليات التجارة في مرحلة البكالوريوس .
- ٢ ـ دعم وتطــوير مركز التدريب الضريبى
 التــابع لمصلحة الضرائب بحيث يتم
 الآتــ,:-
- أ ـ تحويله إلى معهد قومى للضرائب يتيح
 الدراسة فيه لكل من مأمورى الضرائب
 والمحاسبين من خارج المصلحة ويمنح
 الدارسين دبلوماً عالياً في الضرائب
- ب أن يؤهل المعهد من خلال برامج التدريب
 الأولى لمأمورى الضرائب قبل التعيين
 بالمصلحة بشرط اجتيازهم للاختبارات
 في نهاية مدة التدريب
- جـ التاكيد على متأبعة المتدربين من خلال برامج التدريب الذاتى المستمر وإجراء اختبارات دورية لمأمورى الضرائب كشرط للاستمرار في العمل .
- د ـ ضرورة أن تقترن الترقيات لكل من المراجعين ومديرى الفعص بالمأموريات باجتياز اختبارات إلزامية قبل مزاولة هذه المناصب أو الترقى إليها .
- ... ضرورة تنويع المدريين سواء من داخل المصلحة أو خارجها ووضع معايير موضوعية لاختيارهم بهدف تعظيم الاستفادة من خبراتهم .

- و تبادل الخبيرات في مجال الدراسات والبحوث وبرامج التدريب مع الجامعات والجمعيات العلمية العاملة في هذا المجال .
- ز . توفير الاعتمادات المالية اللازمة والإمكانيات المادية والبرامج اللازمة للتدريب .
 - ثانياً : في نظام العمل بالما موريات :
- العمل على تبسيط الإجراءات وتخفيضا لتكلفة الإدارة الضريبية نوصى بأن يتولى مأمور الضرائب محاسبة الممول عن كل ما جاء بالملف من أنشطة بالإضافة إلى كسب العمل والدمنة مع ضم كافة مأمورى الضرائب من كافة الشعب إلى شعبة القحص الشامل وبالتالى تخفيض الأعباء الإدارية وزيادة كفاءة القحص .
- ٢ ـ عدم تغير الاختصاصات داخل المأمورية فى فترات متقارية فى ذات السنة حرصاً على مصالح كل من المصلحة والممولين وتأكيداً لمبدأ استقرار الأوضاع والمعاملات .
- ٣ ـ استكمال وتحديث التمليمات التغييذية للفحص بحسيث تشحمل الأنشطة المستحدثة أو التى لم يصدر بشائها تمليمات ومراعاة الظروف والمتفيرات أولاً بأول.
- تخفيض معدلات أداء العمل وتفعيل مبدأ
 الكيف بدلاً من مبدأ الكم لتطوير مستوى
 أداء مأمورى الضرائب .

التقدير الإحصائي للعلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج الإجمالي بالتطبيق على ج.م.ع

إعداده. معمد السيد على متولى عمران

أستاذ مساعد بقسم الرياضية والإحمساء والتأمين فأكاديمية السادات للعاوم الإداريسة

(۱) بقسدسته:

تعانى ج . م . ع شانها شأن معظم الدول النامية تزايد معدلات الزيادة السكانية ، والذي يلازمه تزايد ممدلات الواردات لسد الحاجة المقابلة للزيادة السكانية ، مما أدى ذلك إلى وجود أزمة اقتصادية شأنها شأن العديد من الدول النامية ، ولذا كان الاتجاه في الفشرة الأخيرة إلى الاهتمام بالصادرات أكثر من الواردات ، وقد زخرت الساحة الدولية في المقود الشلاث الأضيرة بالعديد من الدول النامية التي نجحت في دفع عبجلةٍ نشاط التصدير بها ، ليتزامن مع ارتفاع معدلات النمو السكاني ، وبالتالي يؤدي إلى تحسين مؤشرات التنمية في تلك الدول ، بدءاً من اليابان ، وبعض دول شيرق آسيا ، وعدد آخر من جنوب شرق آسيا ، هذا بالإضافة إلى تركيا التي انضمت في الثمانينات من القرن الماضي .

وقد شهدت الصادرات محلياً درجة من الامتمام منذ السبعينيات من القرن الماضى وذلك لتحتل إحدى أولويات السياسة الاقتصادية ، بهدف تحقيق النمو الاقتصادي ، ودفع عجلة التتمية الاقتصادية أسوة بنيرها من

الدول ، ويتزايد الاهتمام بالصادرات مع اشتداد الأزمة الاقتصادية .

(٢) مثكلة البحث :

تكمن مستكلة البحث في أن الصادرات هي إحدى السياسات الاقتصادية المرجوة ، للخروج من الأزمات الاقتصادية ، والتي يمكن أن تؤدى إلي انهيار اقتصاد الدول سعياً لتحقيق الأهداف الإنمائية المرجوة ، لما للصادرات من أثر مباشر في زيادة حصيلة الدولة المصدرة من النقد الأجنبي ، والذي بدوره قد يؤدى إلى ارتفاع مستوى الفرد وزيادة الدخل القومي ، مما يؤدى إلى رفاهية الدول المصدرة .

إن الاهتمام بنشاط التصدير لتحقيق الأهداف المنوط بها من خلال معرفة المجالات ذات الميزة التنافسية المحتملة لسوق الصادرات المصرية دون غيرها من الدول ، من الأمور الضرورية لرسم السياسات الاقتصادية القائمة على أساس سليم .

وإن التصدير الرشيد ليس مجرد عقد صفقة بيع مريحة ، وإنما هو في المقام الأول ضمان لاستمرار البيع ، والاحتفاظ بالسوق الخارجي ، ودخول أسواق جديدة ، بما يؤدي إلى تدعيم

مركز السلع المصدرة ، وسمعة البلد في الخارج ، وقسد لوحظ أن هناك بعض المستساكل في المتسدير ترجع إلى أن التسويق قد ينقصه الأسلوب العلمي السليم ، وكذلك جودة المنتج الذي يفرض نفسه دائماً في السوق الخارجي .

(٣) الشدف من الدراسة :

تهدف الدراسة إلى قياس تـ

العلاقة بين نمو الصادرات السلعية والنمو
الاقتصادى المصرى ، حيث إن سياسة
تشجيع الصادرات السلعية قد تؤدى إلى
نمو في الاقتصاد القومى أكبر مما يمكن
أن تؤديه سياسة الإحلال محل الواردات .

۲ _ تهدف الدراسمة إلى تحديد الملاقة النبيبة بين نمو الصادرات السلعية والنمو الاقتصادي ، ومن خلال : هل الصادرات هي التي تؤدي إلى نمو الناتج القومي هو الذي الإجمالي ، أم أن الناتج القومي هو الذي يؤدي إلى نمو المادرات ؟

(١) أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الصادرات ألتى تبحثها الدراسة من كونها واقعاً ماثلاً نشاهده فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية التى لا يمكن تجاهلها ، فالصادرات لها تأثير مباشر على الناتج القومى ، وكذلك للناتج القومى تأثير على الصادرات ، ولا شك فى أن دراسة المالاقة بين نمسو المادرات ونمو الناتج الفومى والمكس يوفر حصيلة من المعلومات التى لا غنى عنها فى رسم السياسات الاقتصادية على مستوى الدول.

(a) منهجية الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على الأسلوب المكتبى

والميدانى وذلك من خلال مراجعة الدراسات المتوافرة حول هذا الموضوع ، بالإصافة إلى تجميع البيانات الخاصة بالصادرات والناتج القومى من الجهاز المركزى للتعبئة المامة والإحصاء ووزارة التخطيط ومركز معلومات مجلس الوزراء خلال فترة زمنية ممينة .

وسوف تقتصر الدراسة على الصادرات السلمية دون الغدمية ، لما تتسم به الصادرات الخدمية من عوامل خارجية يصعب حصرها والتنبؤ بها ، كما يصعب قياسها والتحكم فيها .

(١) الدرامات المابقة : .

من أهم الدراسات السابقة في هذا المجال، قيام مجموعة (۱) من الباحثين بدراسة العلاقة بين كل من معدل نمو الصادرات ، ومعدل نمو الناتج الحقيقي في صورة إجمالية ، أو في صورة متوسط نمسيب الفرد منه ، وذلك باستخدام علاقات الارتباط والاتحدار من خلال تعليل بيانات الملامل الزمنية والمقطع المرضى .

وقد اهتمت إحدى هذه الدراسات (۱) ببحث الملاقة بين التجارة والنمو الاقتصادى اعتماداً على البيلنات السنوية للناتج المعلى الإجمالي ، والصادرات خلال عشر سنوات لخمسين دولة ، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج كمؤشر للتتمية ، كما تم التمير عن كافة المتغيرات بالأسعار الثابتة ،

 ⁽١) منى طميمه الجرف (١٩٩٦) : دور الممادرات في تتمية الاقتصاد المصرى في ضوء التوجهات الاقتصادية الجديدة بعد عام ١٩٧٤ » ..

رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة (2) Emery R., (1967) : 'The relation of exports and economice growth, Kyklos, vol. 20, No. 2.

وكانت النتائج تؤكد العلاقة الموجبة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج العقيقي .

وفى دراسة أخرى (١) افترضت أنه مادامت المسادرات جرزءاً من الناتج القومى ، فمن الطبيعى وجود علاقة ارتباط موجبة بينهما بفض النظر عن السياسة التجارية المتبعة .

وفى دراسة ثالثة (٢) نوهت إلى أنه نظراً لوجود ارتباط ذاتى بين نمو الصادرات ونمو الدخل ، فإن افضل صورة لبحث الملاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادى تتمثل فى الملاقة بين نمو السادرات ونمو الناتج غير التصديرى (بمد خصم الصادرات) ، مع استبعاد آثر الزيادة السكانية ، وجاءت النتائج لتعكس ارتفاع معامل الارتباط .

وفى دراسة رابعة (۱) اختير الباحث الفرض القائل بأن سياسة تشجيع الصادرات ، تؤدى إلى نمو أعلى مما يمكن أن تحققه سياسة الإحلال محل الواردات ، وقد أكدت الدراسة أهمية نمو الصادرات فى تقسير النمو الاقتصادى ، من خلال ما يصاحبها من إعادة توزيع الموارد على نحو أكفا ، وارتفاع مستوى التقم الفنى والتكنولوجي وإتاحة فرص جديدة للممالة ، فضلاً عما قد تتيحه الصادرات من تحسن فى ميزان المدفوعات .

وفى دراسة خامسة (١) اهتم الباحث فيها بدراسة العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المعلى ، وبين الناتج ونمو المبادرات ، ويمكن إرجاع نموالناتج إلى تراكم رأس المال والخبرات والمعرفة الفنية أو نقل التكنولوجيا العديثة ، ومع ضيق السوق المعلى يتجه المنتجون إلى

البعث عن أسواق خارجية لتصريف منتجاتهم مما يؤدى إلى نمو الصادرات حتى فى ظل غياب حوافز تشجيع الصادرات ، وقد يؤدى نمو الناتج إلى تدهور معدلات نمو الصادرات ، بسبب زيادة الطلب على الاستهلاك المحلى ، وقد يترتب على زيادة الصادرات ، انخفاض الناتج القومى .

وفى دراسة سادسة (*) اعتمد الباحث على فرض أن نمو السادرات يؤدى إلى نمو الناتج المحلى الإجمالى ، من خلال إعادة تخصيص المحوارد من القطاعات غير التصديرية إلى وقد طبق هذا التموذج ليشمل ٣١ دولة نامية شبه صناعية خلال الفترة من سنة ١٩٧٤ إلى سنة ١٩٧٣ الى وجود دور إيجابى للصادرات في تحديد محدل النمو

- Michaely, M., (1977): Exports and growth: An emperical Investigation", Journal of development economics, Vol. 4.
- (2) Heller, P. S., and Porter. R. C. (1978): "Exports and growth an emperical Re-investigation", Journal of development economics, Vol. 5 No. 2. June.
- (3) Balassa, B., (1978); "exports and economic growth, Further evidence", Journal of development economics, Vol. 5, No. 2 June.
- (4) Jung, W., Marshall, P., (1985); "Exports growth and Causality in developing Countries"., Journal of development Economics, Vol. 12, No. 1.
- (5) Feder. G., (1983) "On Export and Economic Growth". Journal of Development Economics.

وسوف يركز الباحث فى الدراسة الحالية على اختبار العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج القومى ، وكذلك بين نمو الناتج ونمو الصادرات

وتتمييز الدراسة التطبيقيية الماليية على الدراسات المابقة بما يلى: -

(1) الدراسات السابقة قامت باختبار العلاقة السببية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادى على مستوى عينة لمجموعة من دول العالم ، غير أن هذا الأسلوب لا يمكن الاعتماد عليه في رسم السياسة الاقتصادية في ج ، م ، ع حيث تتباين الهياكل الاقتصادية لهذه الدول عن الهيكل الاقتصادي المصرى .

بينما تقوم الدراسة الحالية بإيجاد الملاقة الرياضية بين نمو المعادرات ونمو الناتج القومى الإجمالي والمكس على مستوى الهيكل الاقتصادي لجمهورية مصر المربية .

(ب) ركزت الدراسات السابقة على الفترة الزمنية حتى بداية الثمانينيات من القرن الماضي ، ولكن مع مرور الزمن قد حدثت درجة من التحول الاقتصادى والانفتاح بين الدول ، مصا أعطى الصادرات على مستوى جميع الدول أهمية قصوى في تعفيز النمو الاقتصادى ، والذي أثر بدوره على السياسات الاقتصادية في جميع دول العالم .

بينما تسعى الدراسة الحالية إلى دراسة الفترة الزمنية المواكسة للتفيرات الاقتصادية التي طرأت على الساحة

المحلية ، متأثرة بما يحدث على الساحة المالمية ، من اضطرابات وحروب فى المنطقة وسيطرة بعض الدول المتقدمة على جـزء من دول منطقــة الشــرق الأوسط.

ومن المللحظ على برنامج الإصلاح الاقتصادي في ج. م. ع والذي تم تطبيقه خلال فتبرة التسمينيات يغلب عليه مجموعة من الاصطلاحات النقدية والمالية ، وذلك في إطار عملية تثبيت الاقتصاد والتركيز على إدارة جانب الطلب ، ولذلك فكانت هناك نتائج إيجابية في هذا الصحد ، إلا أن هناك بعض الاختلالات الهيكلية مع معدل نمو منخ فض والذي بدوره أدى إلى برنامج اقتصادي شامل يغلب عليه الإصلاحات الهيكلية مع القليل من الإصلاحات المالية والنقدية ، ذلك أدى للاهتمام بجانب العرض وعدم قدرة الصادرات على تغطية الواردات اللازمية لمحمليية التنمييية الاقتصادية وسد الفجوة في السلع الاستراتيجية.

(ج) وكرت الدراسة السابقة على بيانات قطاعية فقط أو سالاسل زمنية ، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى استخدام كلا الأسلوبين ومحاولة المقارنة بين نتائج كل منهما والوصول إلى تفسير النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال الدراسة التطبيقية .

(٧) النموذج الرياضى للعلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج القومى :

يمكن صياغة العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج القومى الإجمالى والعكس من خلال العلاقتين :

- $y_t = f(x_t, x_{t-1}, y_{t-1}, ... \in_{1t})$ (1)
- $x_t = f(x_{t-1}, y_{t-1}, y_{t-2}, \epsilon_{2t})$ (2)
- حيث $y_t = ||u|| = ||u||$ الناتج القومى الإجمالى فى الفترة الزمنية $x_t = ||u|| = ||u||$
- ر €2, وعن الأخطاء العشوائية في العلاقتين . ومن الملاقتين السابقتين هناك ٤ بدائل يمكن توافرها في هذا الصدد وهي (١) :
- أ وجود علاقة ذات اتجاهين بين كل من نمو الصادرات ونمو الناتج القومى الإجمالي والمكس ، وتوجد هذه الملاقة إذا ما توصلت الدراسة إلى إثبات أن المعاملات للدول المقدرة تختلف جوهرياً عن الصفر ، أو بمعنى آخر وجود علاقة .
- ب وجود علاقة من اتجاه واحد ، بمعنى أن نمو الصادرات نمو التاتج القومى يؤثر في نمو الصادرات وليس المكس ، ويمكن التوصل إلى هذه الملاقة في حالة ما إذا أثبتت الدراسة أن معاملات نمو الناتج القومى في المعادلة الثانية لا تساوى صفراً أو بمعنى آخر وجود الملاقة الثانية وغياب العلاقة الأولى .
- ج ـ وجود علاقة من اتجاه واحد ، بمعنى أن نمـو الصـادرات هو الذي يؤثر في نمـو الناتج القومي الإجمـالي وليس العكس ،

ويكون ذلك من خلال إثبات أن معاملات نمو الصادرات بالمعادلة الأولى يختلف جوهرياً عن الصفر ، وغياب العلاقة الثانية .

 من الممكن أن تكون كلا من العلاقتين ، لا وجود لها ، بمعنى غياب العلاقة الأولى وغياب العلاقة الثانية ، أو إثبات أن المعاملات تساوى صفراً في كلا من العلاقتين .

الأطوب المستخدم فى التقدير :

يمكن تقدير معاملات العلاقات بين الدول باستخدام عدة طرق منها :

- طريقة المربعات الصغرى المادية ، وطريقة المربعات الصغرى الغير مباشرة ، وطريقة المربعات الصفرى ذات المرحلتين ، وذلك في الحالات الآتية بـ
 - أ ـ استخدام القيم الأصناية للنماذج .
 - ب استخدام الفروق من الدرجة الأولى .
 - ج ِ ـ استخدام اللوغاريتمات الطبيعية .
- وقد استخدم الباحث فى التقدير سلسلة زمنية من البيانات المتاحة من سنة ١٩٨٧ إلى سنة ١٩٩٩ .

ومن خبلال المحساولات التى قيام بها الباحث فإن الباحث قد توصل إلى النتاثج في الشكل التالى: ـ

⁽١) المسريتي ، السيد محمد أحمد ، العلاقة التبادلية بين . المسادرات والتتمية الاقتصادية - دراسة تطبيقية - مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، الإسكندرية ، العدد الأول المجلد ٢٨ مارض ٢٠٠١ .

العلانة الأولى : ــ

نموذج للتنبؤ بالناتج القومى بالنسبة للصدادرات:

 $y_t = a_0 + a_1 x_t + a_2 x_{t-1} + B_1 \ y_{t-1} + B_2 \ y_{t-2} + \epsilon_{1t}$ حيث y_t ترمز إلى الناتج القومى الإجمالي في t السنة t

xt ترمز إلى الصادرات في السنة t

بإجراء علاقة الانحدار المتعدد بين الناتج القومى الإجمالي في السنة 1 كمتنير تابع وبين إجمالي المسادرات في نفس السنة والصادرات في السنوات اللاحقة لها وكذلك الناتج القومي الإجمالي في السنوات اللاحقة كمتفيرات مستقلة ، هما الباحث على النتائج في التحدول التالي : -

جدول رتم (۱)

يوضح العلاقة بين قيمة الناتج القومى الإجمالى فى فترة زمنية معينة والناتج القومى الإجمالى فى فترات سابقة وكذلك الصادرات خلال نفس الفترة والسنوات السابقة لها

المعلمة	قيمة المعلمة	الخطأ المعيارى	قيمة t
a	1272,4	7777, VIT	, ۳۹۳
a_1	, ۲۰۷	1, 277	, 122
a_2	1,771	1, ££٣	1,14.
B 1	, ٧١٤	., 4:4	Y, 712
B ₂	۰۰۸۸	. , YYY	,۳۱۸

F= 17,00 DW = 7,104 R? = A11 يلاحظ من نتائج الجدول أن للصادرات تأثيراً على الناتج القومي الإجمالي ، ويعني ذلك أن زيادة الناتج القومي الردة الناتج القومي

الإجمالى وذلك لقبول الفرض البديل القائل بأن العلاقة الرياضية لها وجود ، ويتضح ذلك من خلال مقارنة قيمة F المحسوبة مع قيمة F المجدولة ولكن باختيار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة السابقة فيتم قبول الفرض العدمي بمساواتها بالصغر ، ما عدا معامل الناتج القومي الإجمالي في السنة السابقة ، القومي الإجمالي في العام الحالي هو الناتج القومي الإجمالي في العام الحالي هو الناتج ذلك من إجراء الانحدار المتمدد التدريص للعلاقة السابقة فنحصل على أفضل النتائج للعاقة السابقة فنحصل على أفضل النتائج النموذج الموضح في الجدول التالى : ...

جدول رقم (۲)

نتائج الانحدار التدريجي بين الناتج القومي الإجمالي كمتفير تابع وكل المتفيرات السابق ذكرها في النموذج السابق كمتفيرات مستقلة

لمعلمة	قيمة المطمة ا	الخطأ المعيارى	t
а	£YY4, AYA	YV10, -AY	1,00A
ß 1	,,,,	,1.٧	۲۲۲,۸

 $R^2 = , \Lambda YA , F_{1.11} = YV, 170 , DW = 1, 9.9 , you shall be simply a plus from the first limits from the$

وقد قام الباحث بمحاولات أخرى من خلال إيجاد الملاقة باستخدام الفروق من الدرجة الأولى وباستخدام اللوغاريتمات فلم يصل إلى نتائج إيجابية.

العلاقة الثانية ،

نمسوذج للتنبق بالصسادرات باستخدام الناتج القومى:

(Export), = $f\{(GNP)_1, (GNP)_{t,1}, (Export)_{t,1}, (Export)_{t,2}\}$: t السنة t : (Export) حيث (Export) هيمة الناتج المادرات هي السنة t : (Export) هي السنة t : t السنة t

وبإجراء الانحدار المتعدد للقيم الأصلية ، توصل الباحث إلى النتائج في الجدول التالي :

جدول رقم (٣)

يؤضع الملاقة بين الصنادرات كمتغير تابع والناتج القنومي خبلال نفس الفنترة والفنترة السنابقية وكنذلك صنادرات الفنترة السنابقية كمتفيرات مستقلة

قيمة المعلمة	الخطأ المعياري	قيمة 1
11.4,44	741, -77	1,7.0
, • • 4	, • ٦٣	,182
,000	,۲۷۷	۲,۰۰٥
۰,۰۰۳۷	, • ٧٩	_ , • £ V
_ , · · Y£	,٠٥٩	- , • £ 1
	,	77., (PF YAY, A-11) 77., P, VYY, 000, PY-, PY-,

 $F_{i,n} = 1,187, R^2 = ,770, DW = 7,10$ ومن نتائج العلاقة السابقة هي جدول (T) نرهض أن للناتج القومي خلال نفس السنة ، والناتج القيومي هي السنوات المسابقة والصادرات خلال الفترة السابقة ، تؤدي إلى

نمو الصادرات خلال هذا العام ويتضح ذلك من رفض قيمة F المحسوبة .

ويإجراء الانحدار التدريجي لمعرفة هل هناك لأى من المتغيرات المستقلة تأثير على الصادرات بشكل أكثر واقعية من المتغيرات السابقة بالإضافة إلى الواردات ضمن المتغيرات المستقلة هجملت على النتائج التالية .

جدول رتم (١)

يوضح نتائج الانحدار التدريجى لأفضل نموذج بين الصادرات كمتفير تابع وياقى المتغيرات كمتغير ات مستقلة

المعلمة	قيمة المعلمة	الخطأ المعيارى	-قيمة ا
Const.	1127,77.	018,11	Y,YYY
$(Export)_{t-1}$,0٧٨	, ۲۰۰	Y, AAV

 $F_{1,11} = A,777V, R^2 = ,777 , DW = 1,464$ $e_{1,11} = A,777V, R^2 = ,777 , DW = 1,464$ $e_{1,11} = A,771V, R^2 = ,191V, R^2 = 1,464$ $e_{1,11} = A,771V, R^2 = ,191V, R^2 = 1,464$ $e_{1,11} = A,771V, R^2 = ,191V, R^2 = ,191V, R^2 = ,191V$ $e_{1,111} = A,771V, R^2 = ,191V, R^2 = ,191V$ $e_{1,111} = A,771V, R^2 = ,191V$ $e_{1,111} = A,771V$ $e_{1,111} = A,71V$ $e_{1,1111} = A,71V$ $e_{1,1111} = A,71V$ $e_{1,1111} = A,71V$ $e_{1,1111} = A,71V$ $e_{1,11111$

ويإدخال الواردات ضمن المتغيرات المستقلة وذلك لأن الصدادرات نتأثر بقيمة الواردات ، ولوجود علاقة تبادلية بين الصادرات والواردات ، فلم يكن هناك أى تأثير يذكر على الملاقة محل البحث والدراسة ، وهذا يعنى أنه ليس للواردات وحدها أو الناتج القومى أو كلا منهما معا تأثير على الصادرات .

وياستبعاد البترول من الصادرات الإجمالية ، وإيجاد العلاقة بين الصادرات كمتفير تابع وكل من الناتج القومى الإجمالي خلال نفس الفترة الزمنية والفترة السابقة وكذلك صادرات الفترة السابقة وبإجراء الانحدار التدريجي لتحديد أفضل نموذج يمكن الاعتماد عليه توصلت إلى ما يلي من نتائج :..

جدول رتم (۵)

يوضح العلاقة بين الصادرات بعد استبعاد البترول والناتج القومي الإجمالي

المعلمة	قيمة المعلمة	الخطآ المعيارى	قيمة ا
Const.	101,710	777,771	۱٫٦٠٥
(Export) _{t-1}	۱۷۲,	, ۲۱۷	7,.47

Fint = 4,04£, R2 = 1,504, DW = 7,04£ ويدراسة نتائج الملاقة الأخيرة ، يتضح أنه باستيماد البترول فإن النتائج لم يصدث عليها تفيير بشكل ملحوظ، وقد أوضحت أن الصادرات خلال هذه الفترة تؤثر في صادرات الفترة التالية مباشرة ، مع الأخذ في الاعتبار الدي ليس للناتج القومي الإجمالي أي تأثير على المسادرات.

وبإيجاد تقديرات النموذج في حالة الفرق الأول وفي حالة اللوغاريتمات لم نصل إلى نتائج مقبولة إحصائياً .

وقد أدخل الباحث عدة متغيرات أخرى منها نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى ، وكذلك نسبة الواردات إلى الناتج المحلى ، وتم إجراء كل المحاولات السابق ذكرها لتقدير الصادرات باستخدام الناتج أو نسبة الصادرات أو الفروق

الأولى أو الدالة فى الشكل اللوغاريتمى لجميع المحاولات ، وكذلك العكس بالنسبة للناتج المحلى ، إلا أنه لم يصل الباحث إلى نتائج لها دلالة إحصائية فى هذا الشأن .

الخلاصبة والتوصبيات

نظراً للاتجاه الذي انتهجته عديد من الدول النامية نحو الأخذ باستراتيجية تتمية الصادرات ، ونظراً للدراسات التطبيقية التي أجريت من قبل الاقتصاديين على غالبية الدول النامية واعتباراً من مزايا هذه الاستراتيجية ، فقد تم إجراء الدراسة الحائية حول الملاقة السببية بين نمو الصادرات ونمو الناتج القومي ، وقد أثبتت المحاولات السابقة في وجود علاقة بين كل من الصادرات والناتج القومي والعكس، ولكن أثبتت الدراسة أن أضضل النماذج هي النموذج الأول والثاني ، حيث ارتفاع قيمة R2 ، وأنه توجد علاقة تبادلية ذات اتجاهين بين كل من نمو الناتج القومي الإجمالي ونمو الصادرات وذلك لاختلاف مجموع معاملات كل من الناتج القومى الإجمالي ومعاملات الصادرات عن الصفر في جميع النماذج التي تم دراستها ، سواء التي استبعدت لعدم معنويتها ، أو التي لم تستبعد،

اتفقت الدراسة الصالية مع بعض الدراسات السابقة على وجود علاقة بين نمو الصادرات وبين نمو التاتج القومى الإجمالي وإن اختلفت التتائج في تحديد اتجاه العلاقة ، وهذا لا يمني عدم جدوى أهمية استراتيجية تتمية الصادرات بالنسبة لجمهورية مصر العربية ، ولكن النتائج الحالية تشير إلى أن الصادرات المصرية خلال

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- الصناعى كموشر للتطوير التكنولوجي
 الصناعى كموشر للتطوير التكنولوجي
 والتتمية في مصر بالمقارنة مع عدد من
 الدول النامية ، مجلة مصر المماصرة
 السنة الحادية والثمانون ، العددان : ٢١
 ١٩٩٠ بوليو أكتوبر ١٩٩٠ .
- ٢ السريتى ، السيد محمد أحمد ، العلاقة التبادلية بين الصادرات والتنمية الاقتصادية - دراسة تطبيقية « مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، العدد الأول ، المجلد الثامن والثلاثون ، مارس سنة ٢٠٠١ .
- ۲ ـ عزيز ، الفونس ، محاضرات في تخطيط التجارة الشارجية ، ممهد التخطيط الشومي ، مذكرة داخلية رفم ۲۱۸ يونيو سنة ۱۹۷۲ .
- ٤ أمين ، رفقى محمد ، السياسة الاقتصادية للتجارة الخارجية في ج . م . ع « دراسة قياسية تحليلية » رسالة دكتوراه بحث غير منشور ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٩٤.
- مقلد ، رمضان محمد أحمد ، « تحليل وتقييم دور الصادرات في التنمية الاقتصادية مع التطبيق على مصر ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، العدد الأول ، المجلد السابع والثلاثون ، مارس سنة ٢٠٠٠م
- آ ـ شبحاته ، ساهر عبدالقبادر مبحمد
 «استخدام أساليب التبؤ الإحصائية في
 تحديد أهداف الصادرات والواردات في

فترة الدراسة لم تتم بمعدلات ملحوظة ، مما يصعب معه قياس أثرها على اثناتج القومى الإجمالى بشكل ملحوظ .

إن تنمية الصادرات وتبنى استراتيجية للإنتاج ذات توجعه خارجى تعمل على إعادة هيكلة الاقتصاد المصارى ، ومن ثم إعادة هيكلة الصادرات التي بدورها تؤدى إلى تنويع واتساع قاعدة الإنتاج ، حيث يكون التصدير هو المحرك للنشاط الاقتصادى ، كما أن تبنى استراتيجية للإنتاج من أجل التصدير ، يؤدى في المدى الطويل إلى خلق قاعدة تصديرية تساهم في نمو الاقتصاد المصرى وتنوع مصادر الدخل وإعادة هيكلة القطاعات ، وبالتالى إعادة التوازن مع العالم الخارجي .

إن العلاقة بين تتمية الصادرات وبين الإصلاح الهيكلى تؤدى إلى المساهمة في علاج مشكلة البطالة واستيعاب المزيد من العمالة من خلال رفع مستوى التشفيل بسبب اتساع السوق وتفير نمط الاستثمار وهيكله .

إن الحاجة إلى بناء استراتيجية لتتمية الصادرات السلفية وبناء قاعدة تصديرية غير تقليدية تقوم على إعادة هيكلة الصادرات ، ولا تغفل تعظيم العائد من الصادرات الخدمية ومحاولة التعرف على آداء الصادرات السلفية وتحليل هيكل الصادرات بصفة عامة ، ويناء قاعدة تصديرية قوية لدعم القدرة التنافسية وظن ميزان سليم للمدفوعات في الفترات المتبلة .

- حسبين هارون ، دار المسريخ للنشس . الرياض سنة ١٩٩٢ .
- ۱۳ محمد ، يوسف نصر الدين ، « استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية في التبنؤ بالتجارة الخارجية » ، معهد التخطيط القومي ، مذكرة خارجية ١١٤١ ، أبريل سنة ١٩٧١ .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- Balassa, Bela., (1978); "Exports and Economic Growth, Further Evidence", Journal of Development economics, Vol. 5.
- (2) Demetrios Moschos, (1989): "Exports Expansion, Growth and the level of Economic Development. An Empirical Analysis", Journal of Development Economics, Vol. 30
- (3) Emery, Robert F. (1967): "The Relation of Exports and Economic Growth", Kyklos. Vol. 20
- (4) Feder, Gershon, (1983); "On Exports and Economic Growth", Journal of Development Economics, Vol. 12.
- (5) Heller, Peter S. and Richard C. Porter, (1978): "Exports and Growth, An Emperical Reinvestigation", Journal of Development Economics, Vol. 5 June.
- (6) Jung. W., Marshall, P., (1985): "Exports Growth and Causality in Developing Countries", Journal of Development Economics, Vol. 12
- (7) Michally, Micheel (1977): "Exports and Growth, An Emperical Investigation" Journal of Development Economics, Vol. 4, March.
- (8) Al-Shawarby, Sherin (1999): "Fore-casting the Impact of The Egyptian Exchange Rate on Exports" Center for Economics and Financial Research and Studies in association with the DEPRA Project Cairo University.

- ج. م.ع. مع التطبيق على بعض الصادرات الزراعية ، ، رسالة ماجستير بحث غير منشور كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٧٤ .
- لمغربى، سيد، «سياسات تمية الصادرات للدول الإفريقية». مركز تنمية الصادرات، سبتمبرسنة ١٩٨٧.
- ٨ ـ خليفة ، عصام جمال الدين ، « المعاملة التضييلية لمشروعات الإحلال محل الواردات » رسالة دكتوراه بعث غير منشور ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، حامة القاهرة ١٩٨٨ .
- ٩ ـ الإمام ، مريم محيى الدين ، « تنمية الصادرات السودانية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي ـ دراسة تطبيقية » ، رسالة دكتوراه ، بحث غير منشور ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة سنة ٢٠٠١ .
- ١٠ ـ بكر، نجلاء محمد إبراهيم، «تنمية المسادرات والنمو الاقتصادي في مصر ـ دراسة مقارنة مع تركيا»، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٤.
- ١١ ـ خير الدين ، هناء وآخرون « السياسة الصمائية وتأثيرها على تشجيع إنتاج صادرات القطاع الخاص » ، مجلة مصر المحاصدرة ، المددان : (١٤٥ ، ١٩٦) السنة الثمانون ، بناير وإيريل ١٩٨٩ .
- ۱۲ ـ والتر ماندل « السلاسل الزمنية من الوجهة التطبيقية ـ (بوكس - جينكيز) ، ترجمة عبدالمرضى حامد عزام ، أحمد



تمثسل

شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج صناعة الغزل والنسيج

واجهة مصر المتناعية المتقدمة في هذا المجال ــ وثلك المقيقة يؤكدها حجم ونوعـية إنشـاجـها من الفـــزول وكذلك الإقبال المطــرد الذي يلاقـيه إنتــاجها من هــنه الفـــزول في أســـواق المالم شـــرقاً وضــرياً

- والشركة تضغر بإنتاجها المنطور والمنتوع من الغيوط : السميكة ـ والمتوسطة ـ والرفيعة وكلها لتنطابق وأرقى
 المواصفات المالمية .
 - _ قطـــــن ۱۰۰ ٪
 - _ الطرف المفتـوح : من نمرة ٨ إلى نمرة ١٨ (O.E) .
 - الفـــزل الحلقـــى: من نمرة ٢٤ إلى نمرة ٠٤ مسرحة وممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو.
 - . ومن النمر الرفيعة : من نمرة ٥٠ إلى ١٤ ممشطة مضردة ومزوية للنسيج والتريكو .
 - . خيوط الحب ياكة : من ثمرة ٢٠ إلى ثمرة ١٤ .
 - الخيوط المخلوطة:
 بوليستر / قطين: بوليستر / فسكوز.
 - من تمرة ١٨ إلى تمرة ١٠ مسرحة للنسيج والتريكو مفردة ومزوية .
 - خيوط الشانيهات بأنواعها المختلفة .
 - ـ الإكريلك :
 - وقد أضافت إلى إنتاجها المتميز من القطن والمخلوط والطرف المفتوح خطاً جديداً لإنتاج الآلي :
 - غزل الإكريلك : من نمرة ٢٨ مترى إلى ٥٠ نورمال وهـاى بالك نميج أو تريكو بالنظام المعوفى -
 - غزل الإكريلك قطن / قطني ٥٠ / ٥٠
- وتدو أسواق الشركة أسواق أوريا وآسيا حيث تقرم بتصدير معظم إنتاج مصائعها من خيوط الغزول المختلفة إلى مجموعة دول الاتحاد الأوربي - وياقى دول أوريا الغربية - وأسواق دول أوريا الشرقية - وأسواق الولايات المتحدة
 - الأمريكية _ كندا _ اليابان _ تايوان _ وسوريا _ قبرص _ تركيا _ لبنان .
 - الإدارة والمصانع : شبين الكوم براقسياً : شبينتكس -
 - تليفون : ٣١٤٠٠ ـ ٣١٤٠٠ ـ ١٩٤٠٠ (٨٤٠) المكاتب : للإسكنبرية ت: ١٨٤٢٠ عـ ٢٣٢٥٦٨٤
 - _ القام_رة ت : ٢٥٤٠٤٩٧
 - Fax: (048) 314100

التأمين المصرى نحصو الحداثة في عالم متغير البات والشراكة الأوروبية والكوميسا وانعكاساتها على التأمين المصرى على التأمين المصرى

يقلم

أ.د . معوض حسن حسنين الحبشى

رئيس مجلس الإدارة _ شركة مصر للتأمين

يقدية :

ما من شك في أن اتفاقية الجات لا يمكن لأي دولة أن تتصل منها أو تستطيع تجنبها ، نظراً لأن عدم توقيع هذه الاتفاقية يعني الإضرار بمصلحة الدولة التي لم توقعها فإذا لم نتعامل مع منظمة التجارة العالمية وأصبحنا جزءاً لا يتجزأ منها واتبعنا قواعدها فإن ذلك سوف يؤثر على الصادرات المصرية حيث يتم فرض القيد على الواردات ولابد أن يكون هناك

توازن بينهما .

وفي غمار اتفاقية الجات وما صاحبها من تطورات انضمت مصر في يوليو ١٩٩٨ لمنظمة الكوميسا (السوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الإفريقي) .

وفي ظل حرص الدولة واهتمامها البالغ في الحصول على مكاسب متمددة ناتجة عن وفورات التخصص في الإنتاج وبالحجم الكبير الذي يعتمد على المزايا النسبية كان على الدولة أن تعمل جاهدة في سبيل الاندماج في كيانات اهتمادية كبيرة وبالتالي ارتفاع قدرتها النتافسية وزيادة معدل النتمية الاقتصادية والتخفيف من أزمة البطالة بتوفير المزيد من فرص العمل مع الانتفاع من المزايا التي تترتب على تحسين شروط التبادل التجاري وتيسير انشال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس،

ومن ثم هإنه كان لزاماً إلقاء الضوء على اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) وتأثيرها وانعكاساتها على السوق المصرى ،

التأسيس والعضوية ، ــ

تضم الاتفاقية ٢١ دولة إفريقية وهى (انجولا.
بوروندى ـ جزر القمر ـ الكونفو ـ جيبوتى ـ مصر
ـ اريتريا ـ أثيوبيا ـ كينيا ـ مدغشقر ـ ملاوى ـ
موزيشيوس ـ ناميبيا ـ رواندا ـ سيشل ـ السودان
ـ سـوازيلاند ـ تتزانيا ـ أوغندا ـ زامبيا
زيمبابوى) كما يجوز انضمام جمهورية بتسوانا
وجنوب إفريقيا بعد الوفاء بالشروط التى
تقررها السلطة .

أهماف السوق وأغراضها ء

- التوصل إلى النمو المتواصل والتنمية
 المستديمة في الدول الأعضاء بتشجيع
 هيكل إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق.
- ٢ ـ دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة
 مجالات النشاط الاقتصادي والتبني
 المشترك لسياسات الاقتصاد الكلى
 ويرامجه لرفع مستوى المعيشة السكانية .
- ٧ ـ التعاون من أجل خلق بيئة مشجعة للاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلى وعبر العدود وما يتضمنه ذلك من تشجيع للأبحاث وتطبيق للعلوم والتكنولوجيا في النتمية ،
- التعاون في مجال دفع مسيرة السلام
 والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء .
- ٥ ـ التماون من أجل تعزيز العملاقات بين
 السوق المشتركة والعالم .
- ٦ المساهمة في إرساء وتنمية وتحقيق أهداف المجتمع الإفريقي الاقتصادي .

المشام المحممة للسوق :

كان للسوق مهام في المجالات التالية :

- ١ _ تحرير التجارة والتعاون الدولي .
 - ٢ _ المراسلات والاتصالات ،
 - ٢ _ الصناعة والطاقة .
 - الزراعة .
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- ٦ الشئون النقدية والمالية وتتضمن إزالة العقبات التي تعوق حرية حركة الخدمات ورأس المال.

تسيق السياسة المالية والنقدية للسوق:

- إذالة قيود الصرف الخاصة بالصادرات والواردات داخل السوق المشتركة .
- ٧ ـ القيام بالتعديلات اللازمة في سعر الصيرف للدول من أجل الوصول إلى معدلات السوق الحرة وذلك لتحسين ميزان المدفوعات وتحسين مستوى الاحتياطي العالمي .
- تمديل سياستها المالية وكذا الاثتمان المحلى لقطاعات الحكومة والقطاع الخاص المصممة لتأمين التثبيت المالى وتحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد.
- ٤ ـ تحرير القطاعات المالية عن طريق تحرير معدلات الفائدة أوما يعادلها بهدف تخقيق معدلات فائدة موجبة أو ما يماثلها من أجل تشجيع الادخار للاستثمار وتحسين المنافسة وكفاءة النظام المالي .
- م تعميق سياستها الضريبية بهدف إزالة
 التـشـوهات الضـريبـية التى تؤثر على
 المنتجات والعـوامل الإنتاجـية وذلك
 لإحداث توزيع متكافئ للموارد في السوق
 المشتركة .

تشجيع وحماية الاستثمار بين دول السوق :

- ١ ـ تمامل مستثمرى القطاع الخاص بأسلوب يمتاز بالمدالة والإنصاف .
- ٢ ـ تبنى الدول الأعضاء برامج لتشجيع
 الاستثمار العابر للحدود .
- ٣ ـ العمل على خلق والحضاظ على خلق مناخ
 آمن للاستثمار يمتاز بالشفافية

د العمل على إزالة القيود الإدارية والمالية
 والقانونية أمام الاستثمار داخل السوق
 المشتركة .

ه ـ الإسراع في عملية تحرير الاستثمار .
 خطة التأمين على السيارات بنظام الطرف
 الثالث داخل السوق :

يجب الممل على توفير خطة التأمين بنظام الطرف الثالث وهي خطة إجبارية من شانها أن توفر حداً أدنى من الضمان المنصوص عليه في قوانين الدول الأعضاء حيث تمر السيارات المؤمن عليها هي الترانزيت باراضي الدول الأعضاء الأخرى .

هذا وتتضمن الخطة ما يلى : _

- « يوليصة التأمين » تعنى الوثيقة التى
 يصدرها طرف ما اعترافاً منه بمسئوليته
 واستعداده لدفع النفقات الخاصة بتعويض
 المؤمن عليه عن أى خصائر ، وتتضمن
 الوثيقة شروط الاتفاق والحوادث والأخطار
 التى يؤمن ضدها .
- « العربات » تمنى أى عربة مصممة أو مستخدمة فى نقل البضائع أو الأشخاص أو السلع على الطريق وأى مقطورة أو شبه مقطورة مصممة لكى يتم جرها بعربة .
- « الكارث الأصفر » يقصد به كارت التأمين الذي تصديره المكاتب الوطنية للدول

الأعضاء ويكون دليلا بقيام الطرف الثالث بالتفطية التأمينية ويتم الحصول عليه طبقاً للقوانين والنظم المسائدة في الدولة التي يقع فيها الحادث .

تشاط مصر مع دول الكوميسا:

بلغ حجم صادرات مصر لدول الكوميسا عام ٢٠٠٠ مبلغ ٢٧٦ مليون دولار مقابل ٢٧,٩ مليون دولار مقابل ٢٧,٩ مليون دولار عام ١٩٩٩ بزيادة بلغ معدلها نحو ٢٥٪. كما ارتفع حجم واردات مصر من دول الكوميسا حيث بلغت ٢٠٠٦ مليون دولار عام ١٩٩٩ بزيادة بلغ معدلها تحو ٣٤٪.

وقد انضهت هصر إلف ففنه السوق في فبراير عام ١٩٩٩.

و وتجدر الإشارة إلى أن إنشاء نقطة التجارة الدولية بالسوق كان له دوره البارز في وضع آلية لتنشيط وتدعيم الاستشمارات والتجارة الخارجية بين مصر ودول التجمع من خلال تبادل المعلومات والترويج لمنتجات التكتل عبر شبكة الإنترئت الدولية والشبكات المالمية المرتبطة بها .

تطور وتنبية التعامل المصرى مع الكونيساء

يعتبر انضمام مصر إلى هذا التكتل الاقتصادي إنجازاً سياسياً ونجاحاً للدبلوماسية المصرية غير أن زيادة حجم المسادرات السلمية والخدمية لدول الكوميسنا تمتبر هدفاً مهماً يتعين تحقيقه من خلال الآتى: -

 ا توفير البيانات والمعلومات عن الأسواق الإفريقية من خلال مساهمة مصر بالخيرات الفنية لإنشاء شبكة معلومات

- إليكترونية لتوفير البيانات اللازمة .
- ٢ ـ تطوير مـجـالات التـمـاون في المـجـالات
 الاستثمارية والخدمية المشتركة .
- ٢ ـ استخدام آليات تطبيق نظم الصفقات
 المتكافئة مع الدول الإفريقية .

أهمية الأنضمام لم ول الكوميسا :

إن تزايد التحديات التي تواجه مصر ودول السوق الأفريقية في ظل تنامى التوجه نحو الموامة الاقتصادية والتجارية والثقافية والفكرية وما يصاحب ذلك من ثورة هاثلة ومتسارعة في التقدم التكنولوجي مع معيطرة الشركات المملاقة على توجيهات التجارة تحديات تحمل في مضمونها مخاطر التهميش الاقتصادي والكماش فرص النمو وتراجع نصيب دول السوق في حجم التجارة الدولية خاصة في ظل إزالة الحواجز والعدود والأسوار بين الدول روضع القيود على حركة السلع والخدمات

أجنمة مصر الولويات الكوميسا --

لعله من المناسب بعد النجاح الذي تحقق في إنشاء منطقة الكوميسا للتجارة الحرة والتي انضم إليها نحو نصف أعضاء المنظمة حتى الآن أن يكون هناك برنامج محدد يرتكز على منطلبات ثلاث رئيسية وهي : -

- ا ـ توسيع داثرة الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة لكي تشمل جميع الدول الأعضاء في الكوميسا.
- ٢ _ الإعداد الجاد والمدروس لبدء المرحلة

- الثانية للتكامل بإنشاء الاتحاد الجمركى للكوميسا بحلول ٢٠٠٤ .
- توجيه ما تعقق من إنجازات حتى الآن
 نحو جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية
 إلى دول المنطقة .

ولملنا نضيف أن أهم التحديات التى تواجه تجمع الكوميسا هو عدم توفر وسائل نقل ميسرة إلى جانب قلة عدد المؤسسات الحالية القادرة على توفير التمويل اللازم للتجارة البينية بين دول أعضاء المنظمة ويجب العمل على ضرورة توافر خبراء في مجال التسويق على درجة عالية من الكفاءة لدراسة احتياجات المستهلكين .

إطلالة على الشراكة الأوروبية ،

قررت منظمة التجارة العالمية إعلان انتهاء في المتحارة المدولة التجارة العالمية إعلان انتهاء التجارة الدولية بنهاية عام ٢٠٠٤ رغم أن النظام بدأ تطبيقة في مصر في نهاية السبعينات ضمن انتفقية مشتركة مع أورويا إلا أنه انسم بالتباين عند التنفيذ والمحدودية أيضاً وكما يقول المتخصصون إنه اقتصر على قطاعين فقط هما الحاصلات الزراعية والمنسوجات والغزل ولم يطبق إلا في ثلاثة أسواق فقط هي الاتحاد الأوروبي وأمريكا وتركيا ورغم ذلك تضيد البيانات إلى وجود تباين واضح في نصب استخدام الحصص المستهدفة .

ولقد اعتبر بعض مصدرى الحصص أن هناك ميزة للصادرات المصرية حيث وجدوا فيها وسيلة لضمان مكانة في الأسواق الخارجية

للصادرات المصرية نتيجة لإلغاء الجمارك على الحصص بما يكفل تحقيق ميزة تنافسية في مواجهة المنتجين المحليين بينما يرى البعض الآخر أن ذلك يعتبر فيدا فرضه المنتجون المحليون في أسواق الحصص للحد من غزو الصادرات المصرية لهذه الأسواق.

ويرى بعض المصدرين أن نظام الحصص يعد سلاحاً ذا حدين الأول يتمثل فى أنه إجراء وقائى تتخذه الدول المستوردة لعماية منتجاتها المحلية والثاني كونه نظاماً يضمن للدولة المصدرة حصة معرفة فى السوق الخارجي.

ولذلك وللحد من الآثار السلبية المترتبة على إلغاء نظام الحصص طالب المصدرون بالإسراع في تفعيل اتفاقية المشاركة الأوروبية.

- كما أكد الجميع على أن البدء في التنفيذ الفعلى لاتفاقية المشاركة مع الاتصاد الأوروبي هو سبيل النجاة للصادرات المصرية بعد إلفاء نظام الحصص عام لا ٢٠٠٢ وما يمكن أن يترتب عليه من فقدان للأسواق الخارجية .

هذا وقعد حيدر البيعض من المتشاركة المنقوصة مع أوروبا لأنها لا تقود إلى التنمية بل إلى ميزيد من التدخل الاقتصادي من أوروبا للدول الأخيري وارتفاع معدل البطالة والفقر فيها ، كما أن عدم اتخاذ الدول العربية مبادرة في ظل المولمة لا يجمل للشراكة الأوروبية معني .

اتفاقية البات السلع والذمهات . ــ

تتص الوثيقة الختامية لجولة أوروجواى

الأخيرة على أن الجات تمثل كياناً مؤقتاً منذ عام ١٩٤٧ ثم تحولت إلى المنظمة العالمية للتجارة ومنذ عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٩٣.

- شهدت هذه الاتفاقية ثمانى جولات آخرها مضاوضات جنيف ١٩٧٢ / ١٩٩٣ وهى جولة أوروجواى ١١٧ دولة منها ٨٧ دولة نامية وهذه الجولة تميزت بأن شملت موضوعات التفاوض المجالات التالية:
- التجارة الزراعية النفاذ للأسواق -المنسوجات - الخدمات - حماية الملكية الفكرية .
- تسوية المنازعات والمسائل التأسيسية .
 ويتضح أن هذه الجولة تصرضت لأول صرة في .
 إدخال قطاع الخدمات في مجال التفاوض .

أضم مباهدة اتفاقية الجات وأضد افضا أ ... مبدأ المولة الأولف بالرعاية

حيث تتص الاتفاقية في مادتها الأولى على ضرورة أن يمنح كل متماقد على الاتفاقية جميع المزايا والمقوق والإعفاءات التي تمنح لأى بلد آخر دون الحاجة لاتفاق جديد ومن ثم هإن الأمر بهذه الطريقة يحقق عدم التمييز بين الدول الأعضاء أو منح رعاية خاصة متميزة لإحدى الدول على حساب الأخرى ويحيث يكون هناك تساوى بين الدول الأعضاء في ظل المنافسة بالأسواق الدولية .

غير أن هناك استشاءات منحت للدول النامية مثل الترتيبات الحمائية للصناعات الوليدة في هذه الدول حتى تقوى على المنافسة المالمية والترتيبات بالتكتلات الاقتصادية لتشجيع

تحرير التجارة الخارجية فلا تعارض مع قيام الاتحادات أو الأسواق المشتركة .

ب ــ محمأ الشفافية ،

ويهدف إلى الاعتماد على التعريفة الجمركية والابتعاد عن حصص الاستيراد والدعم الممنوح للمنتج المحلى ، والاستثناءات تمنع للدولة التى تواجه عجز كبير في ميزان المدقوعات ، وفي حالة زيادة بعض أنواع السلع التى تهدد الإنتاج المحلى .

ب _ مهمأ المعاملة بالهثــل :

ويستثنى من ذلك الصناعات الوليدة فى الدول النامية لمساعدتها فى مواجهة المنافسة الدولية وترتيبات المنتجات متعددة الأطراف (مثل المنسوجات القطنية).

م ــ احتيار منظمة البات الإطار التفاوضه لتسوية
 المنازعات وتنفيذ الأدكار ومنع المول النامية
 علاقات تبارية مع المول المتقمة

وفيها يلى موجز لأظم أظماف اتفاقية البـــــات :

- ا خفض الحواجز الجمركية بهدف زيادة حجم التجارة الدولية .
- ٢ الارتفاع بمستوى الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء .
- ٢ ـ التخفيف من أزمة البطالة وزيادة معدل
 التوظيف .
 - ٤ استفلال الموارد الاقتصادية بكفاءة .
- ه بشجيع حركة الاستثمارات ورؤوس الأموال والإنتاج .

- ٦ ـ سهولة الوصول إلى مصادر المواد الأولية
 والأسواق .
- ٧ ـ اعتبار الجات إطار المفاوضات التجارية
 وتسوية المنازعات باعتبارها محكمة
 دولية .

تجارة الندهات واتفاقية الجاتء

كما سبق الاشارة فقد تم إدخال قطاع المعدمات لأول مرة في مضاوضات الجات لتحويلها إلى مضاوضات الجات لتحويلها إلى الفكرية ، والانضمام لعضوية الجات اختياري ، وفي عام 1997 كان عدد الدول المنضمة الانقاقية ١١٧ دولة وهناك ٢٥ دولة غير عضو بها .

أثر البات على الدولة النامية :

لا يغتلف أحد على ضرورة اندماج سوق التأمين المصرى في النظام الاقتصادي العالمي كما لا يختلف أحد على أهمية الالتزام باتفاقية الجات في فتح سوق التأمين المصرى أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر كأحد الدول النامية .

وصناعة التأمين المصرية والقائمون على هذه الصناعة حريصون أشد الحنوص على بذل الجمهود المكثفة لتحسين مستوى الخدمة التأمينية مع استمرار وتزايد هذا التحسن على مر السنين وكذا العمل على الاستفادة من التقدم التكنولوجي في مجال التحديث والتدريب والتطوير واستحداث تغطيات تأمينية جديدة.

ولا شك أن التطورات الاقتصادية السريعة ترفع من درجــة.حـرارة المنافـسـة للسـيطرة على

وأ عر خط للمح والشر التي يق الاستثمار ولا شك أن أصبحت تث المحلية إلى الأقسياط التي عملات أجنبيا داخل السوق الم بالمملات المحلية الصادرة للعالم الع ٧٠ ٪ من جملة الأف فيها داخل مصر طب تأمين وقد تصل نسبة ا وتأمينها خارج مصره

كان على قيد الحياة وذلك من خلال وثيقة تأمين مقابل قيام المؤمن له بسداد قسط التأمين المقرر ،

وهذا النوع من التأمين يتمبـز بأن عقوده ترتبط بتواريخ استحقاق محددة كما تتميز بكونها عقود ادخار طويلة الأجل.

٣ _ نشاط تأمينات الممتلكات والمسئوليات. وهذا النوع من التأمينات ينمس عادة على ممتلكات الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين كشأمينات العبريق والسطو والحوادث والنقل البحرى والجوى والسيارات والبترول والهندسي والطيران والتأمين الطبى كما يغطى المستولية المدنية تجاه الغير وتقوم شركات التأمين بتعويض المؤمن لهم عن الخسائر المالية التي تحدث لممتلكاتهم موضوع التأمين.

وأهمية هذا النوع من التأمين ترجع إلى توفير الحماية الشأمينية للشروة القومية من خلال توفير التغطية التأمينية لجميع المشروعات الاقتصادية أياً كانت أغراضها ضد الأخطار المختلفة التي تتعرض لها .

٣ _ نشاط عمليات إعادة التأمين: .

يتضمن هذا النشاط توزيع الأخطار التي تقوم الشركات المباشرة بتغطيتها ، وذلك بإعادة إسنادها إلى الشركات ومعيدى التأمين بغرض انتشار الأخطار المؤمن عليها والعمل على التخلص من تراكم الأخطار وعادة ما تحتفظ شركة التأمين المباشرة بالأخطار الجيدة ومحاولة توزيع الأخطار غير الجيدة •

النشاط الاستثماري: .

وهذا النشاط يعتبر النشاط المكمل للنشاط التأميني حيث تقوم شركات التأمين وإعادة التأمين بتوظيف الأموال المتجمعة لديها كالمخصصات الفنية لتأمينات الأشخاص (الاحتياطي الحسابي ومخصص التعويضات تحت التسديد) وكذا المخصصات الفنية لتأمينات الممتلكات (مخصص الأخطار السارية ومخصص التعويضات تحت التسوية ومخصص التقليات العكسية) وهي المخصصات التي تمثل حقوة وحملة الوثائق وكذا الأموال المقابلة لحقوق المساهمين وذلك في القنوات الاستثمارية أو الادخارية التي يحددها قانون الإشراف والرقابة على الشأمين ويهدف هذا القانون في هذا المجال إلى أن استثمارات شركات التأمين بجب أن تحكمها عدة اعتبارات هي: -

- ١ _ الضمان .
- ٢ _ السيولة ،
- ٣ _ الربحية . ٤ _ التنوع في أوجه الاستثمار .
- وتجدر الإشسارة إلى أن التسرامات الدول
- الأعضاء في اتفاقية الجات تتلخص فيما يلي : -
- 1 _ إتاحة الفرصة لمساهمة رأس المال الأجنبي في نشاط خدمات التأمين بالأسواق الوطنيبة للدول الأعضاء وقد التزمت جمهورية مصر العربية بتحقيق هذا الالتزام حيث بلغ عدد الشركات في سوق التأمين المصرى الآن ما يقارب من ١٧ شركة تأمين من بينها أربع شركات

قطاع عام فقط .

 ل ألفاء التعريفات التسعيرية التي كانت تحدد لشركات التأمين للالتزام بها وترك الحرية كاملة للشركات في تسعير خدماتها التأمينية .

ت إلغاء الامتياز الذي كان قائماً للشركة
 المصرية لإعادة التأمين بإسناد حصة
 إلزامية من محفظة شركات التأمين
 الماشر .

 بالنسبة لعمليات تأمينات الأشخاص والتأمين الصحى والحوادث فيتم السماح للأفراد بإبرام الوثائق لدى شركات خارج العدود .

 النسبة لعمليات إعادة التأمين شيتم السماح بانتقائها سواء الصادر منها أو الوارد فيها عبر العدود .

آ ـ السماح لرأس المال الأجنبى بالمساهمة فى إنشاء شركات تأمين مباشر مع السماح بإنشاءشركات إعادة تأمين برأس مال أجنبى بنسية ١٠٠ ٪ وتعديد حد أدنى لرأس المال المصدر بمبلغ ٣٠ مليون جنيه .

وهذه الاعتبارات أخذت في الحسبان بتعديلات القانون ١٠ لسنة ٨١ بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ الخاص بالإشراف والرقابة على التأمين في مصر.

الأثار الإيجابية للاتفاقيات على التأمين : ــ

ان تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات المالية يرتبط بعوامل أخرى يجب التعامل

معها مثل إزالة القيود التى تكبل هذه التجارة من إلفاء الرقابة على المسرف الأجنبى وإطلاق حرية الاستثمار الأجنبى المباشر في مجال الخدمات المالية .

_ وعلى ذلك فإن السوق المصرية للتأمين يجب أن تفتح أبوابها أمام شركات التأمين الأجنبية لممارسة تشاطها في السوق المحلية بما تحمله من خبرة وتكنولوجيا متقدمة مما يدعو إلى رفع مستوى أداء وخدمة الشركات الوطنية لخلق القدرات التنافسية لها مع تطويرهذه الشركات وإعادة هيكلتها وتدعيم زيادة رأس المال لها خاصة بعد انخفاض قيمة الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية ووضع الضوابط لمزاولة الشركات الأجنبية لنشاط التأمين في مصر واستمرار تطوير دور هيئة الرقابةعلى التأمين لمراقبة أداء الشركات في تقدير قيمة المخصصات الفنية وفي مجالات الاستثمار والتحقق من مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها عن طريق تحقيق هامش اليسر المائي والملاءمة المالية ووضع الحواجز أمام منافذ تهريب الأموال إلى الأسواق الخارجية والعمل على نشر وتنمية الوعى التأميني داخل السوق المضرى من خلال حملات توعية لشرج الأضرار التي يمكن أن تحدث في حالة الابتماد عن القيام بالتغطية التأمينية المناسبة للأخطار المختلفة .

وإن من أهم الآثار الإيجابية لهذه الاتفاقية
 يتلخص فيما يلى: -

- ١ تطوير وتحديث نظم وأساليب العمل في
 مجال شركات التأمين .
- ٢ ـ ترشيد تكاليف الخدمة التأمينية
 وتحسينها
- ٣ ـ الارتفاع بكفاءة أداء شـركات التأمين
 نتقديم أفضل الخدمات .
 - الارتفاع بمستوى أداء إدارة المخاطر .
- ٥ ـ تدعيم الوسائل الرقابية حفاظاً على
 حقوق حملة الوثائق والمساهمين .
- السماح للغيراء غير المصريين بالعمل بالسوق المصرى وكذا الوسطاء في مجال إعادة التأمين وتأمينات الأشخاص .
- ٧ استحداث تغطيات تأمينية جديدة ومنح الحرية للشركات في تقدير الخطر وتحديد السمر المناسب وخلق القدرة التنافسية مع الشركات الأخرى في سوق تأميني منظم.
- ٨ ـ تطبيق معابير أداء وقياس للشركات تكفل الإهماح والشفاهية والوضوح والعمل في ظل آليات واقتصاديات السوق الحر.
- ٩ رفع كفاءة الماملين والكوادر البشرية التى
 تعمل بالشركات الوطنية وزيادة الجرعات التدريبية الخارجية والداخلية .

أهر الانعكاسات السلية الانفاقيات علم التأمين:

إن تعرير التجارة في الخدمات من شأته أن
يحقق خسائر ليست بالقليلة في مواجهة الدول
المتقدمة والفنية في ظل اتفاقية الجات
والشركة الأوروبية أما بالنسبة لمحموعة دول
الكوميسا فإن معظم الدول الأعضاء هي دول

فقيرة أو نامية وليست في مركز قوى بالنسبة للتقدم التكلولوجي والعلمي والميزان التجاري لمصر تجاه هذه الدول في صالحها نظراً لتفوق الواردات منها عن الصادرات لها.

و ينوكن ايجاز ففذه الآثار فيما يلم : ...

- ١ ضعف إمكانيات الدول النامية وأسواقها المالية تجعلها في وضع ضعيف أمام الدول الفنية والمتقدمة مما يصعب من مهمة نفاذها إلى أسواق تلك الدول فضلاً عن ضعف القدرات النتافسية في ظل انخفاض الجودة وارتضاع التكاليف والأسعار.
- حدم تمتع الدول النامية باى ميزة نسبية وانتفضاض كضاءة أداء أسواق المال بها فضلاً عن أنها أسواق مستهلكة وليست مصدرة.
- مناك شك فى أن خلق روح المنافسسة
 والابتكار قد يؤدى إلى خلق روح التحدى
 البلازم لتطوير أداء هذه الدول وتطوير
 أسواقها للاستفادة من هذه الاتفاقيات
- خلهور التكتارت الاقتصادية والكيانات العمالاقة التي تفوق ميزانية ميزانية بعض الدول النامية خاصة وأن شركات التأمين في مصر مجتمعة يبلغ حجم رؤوس أموالها المدفوعة مبلغ ٢٠٠٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٢ وهو ما يعادل ٤٤٠ مليون دولار أمريكي بأسعار الصرف بعد يناير ٢٠٠٣ وتمثل نسبة أقل من ٥ ٪ من حجم ميزانية الشركة السويسرية لإعادة

التأمين .

مما تقدم يتضع أن حجم الآثار السلبية على اقتصاد الدول النامية يختلف من دولة لأخرى فكلما كانت الدولة تتمتع باقتصاد تصديري مناسب تضاعفت فوائد الاتفاقيات على الاقتصاد الوطنى والعكس على النقيض لأنه في ظل إزالة أو تخفييض الحواجز الجمركية فإن النشاط التصديري للدولة يحقق مزايا متمددة ولهذا فإن الأمر يقتضى دعم الأنشطة التصديرية وخفض الواردات من خلال تشجيع ودعم الصناعات المنتجة أو البديلة لهذه الواردات .

[التوصيات]

- العمل الجاد على خفض التكلفة التأمينية
 وبالتالى أسعار التأمين .
- ٢ رفع مستوى الخدمة التأمينية للمملاء
 وتحسينها وتطويرها بصفة دائمة
- ٣ إعادة النظر في تخفيض الأعباء التحميلية على قسط التأمين مثل رسوم الدمشة النسبية على أقساط تأمينات الممثلكات وتأمينات الأشـخـاص والتي تصل في معظم فروع التأمين إلى ٢٠٪ .
- ٤ ـ رفع مستوى الجهاز التسويقى بشركات التأمين وتدريبهم وخلق الثقافة التأمينية لدى الكثير منهم ومن المفضل أن يكون أمضاء هذا الجهاز من خريجى الجامعات والمعاهد العليا للارتقاء بمستوى أدائهم.
- الاهتمام بالكوادر البشرية الإدارية
 والإنتاجية وتكثيف الجرعات التدريبية لهم

بالداخل والخارج والانتقاء الجيد للمناصر القيادية في المستويات الإدارية المختلفة داخل شركات التأمين .

- آ ـ القضاء على ظاهرة المنافسة السعرية الضارة بين شركات التأمين بالسوق المصرى حيث إن ذلك قد يرتب عليه تحقيق خسائر جسيمة للشركات الصغيرة وخروجها من السوق .
- ۷ ـ ترشيد التسهيلات الممنوحة من الشركات للمملاء مع مراعاة توفير الضمانات الكافية للشركات .
- ٨ ـ العمل على منع العملاء الذين يتعثرون فى سداد رسوم التأمين لدى الشركة أو يمستعون عن سدادها من التحول فى تأميناتهم إلى شركات أخرى داخل السوق وبالتالى فإن ذلك سيترتب عليه الالتزام بالسداد دون تأخير وإلا أصبح مكشوفاً من الناحية التأمينية .
- ٩ ـ الاهتمام بنشر الوعى التأميني لدى
 المواطنين -
- ١- وضع الضوابط التي تكفل عدم تحويل أصحاب الشركات الأجنبية لفائض أموالهم من الأموال السرة لدى الشركات التي يساهمون بها إلى الخارج وإصدار التشريع اللازم لاستثمارها داخل مصر آسوة بالأموال المخصصة لعملة الوثائق.
 ١١ _ استحداث المزيد من التفطيات التأمينية
- ا _ استعداد المريد من المستهد المستهد الجديدة التى تفى باحتياجات ورغبات الممالاء خاصة وأن الشركات الوطنية

لديها الخبرات المناسبة في هذا المجال.
١٢ ـ خلق سـوق تأمين وإعدادة تأمين عـريى
للاستفادة من الخدمات البينية بين الدول
العربية ومنع تسرب أقساط إعادة التأمين
الصادر إلى الدول الأجنبية واستثمارها
داخل الوطن العربي .

١٣ ـ تدعيم رؤوس أموال شركات التأمين الوطنية والأجنبية والعمل على زيادتها عن طريق توزيعات أرياحها أو تحويل جزء من احتياطيانها لرأس المال لزيادته خاصة في ظل انخضاض سعر صرف الجنيه المصرى .

١٤ ـ خلق تكتلات اقتصادية كبيرة في صورة شركات كبيرة ولا مانع من دراسة مبدأ الاندماجات بين الشركات .

١٥ ـ ربط الأجر بالإنتاج ربطاً حقيقياً حتى لا تبتلع المصروفات العمومية وتكاليف الإنتاج موارد الشركة مستقبلاً مع ترشيد العمالة والاهتمام بالعمالة الماهرة الفنية والتقليل من العمالة الخدمية كالسعاة والسائقين والموابين .

١٦ - زيادة حدود احتفاظ الشركات من الأقساط خاصة بالنسبة للأخطار الجيدة وعدم الاعتماد على عمولات إعادة التأمين الصادر المحصلة لزيادة حصة معيدى التأمين من هذه الأقساط واللجوء إلى شركات السوق المصرى بدلاً من الخارج.

١٧ _ الاهتمام الشديد بدراسة معدلات خسائر

العملاء من أنواع التأمين المغتلفة خاصة تأمينات السيارات التكميلى ووضع النظم والقواعد داخل كل شركة للحد من تكلفة التعويضات .

 ١٨ - العمل على إعداد برامج آلية لمراكز العملاء لدراستها سنوياً وفحصها ولكل نوع تأمين .

۱۹ ـ دراسة إنشاء مركز معلومات على مستوى سوق التأمين المصرى لتغذية الشركة
 بالبيانات والمعلومات التى تفيد في صنع القرارات السليمة

٢٠ ـ الاهتمام بالكوادر البشرية المتخصصة في
 عملية التحليل المالى وتقييم الأداء بكل
 شركة لتقديم التقارير إلى إدارة الشركة
 عن مدى تقدم الشركة وازدهارها .

۲۱ ـ النظر بعين الرعاية إلى التشريعات الضريبية على فوائض ارباح شركات التأمين ولا شك أن فروق إعادة تقييم الأصول والالتزامات والعملات الأجنبية حين تكون الفروق أهم مكونات صافى الأرياح فإن خضوعها للضريبة وهي فروق دفت رية لم تتحقق يؤثر على سيولة الشركات .

۲۲ ـ الاهتمام ببحوث التسويق وبحوث السوق داخل شركات التأمين وتوفير البيانات العلمية السليمة عن السوق المصرى والسوق العربى والأسواق الخارجية ودراستها .

۲۲ ـ الارتفاع بمستوى انتاجية العامل بشركات
 التأمين بالسوق المصرى وتتمية مهاراته.



من خــــلال ثلاثــة أقسام رئيســـية كمـا يلى:

 ١ ـ القسم الأول : موضوعه النظرية المحاسبية ويتناول الاتجاهات الحديثة في مجال النظرية المحاسبية إضافة إلى فكر مستحدث متميز ابتكارى في هذا المجال وقد تناول الآتى:

 دراسة تحليلية لفعائية استخدام المدخل المعياري والمدخل الإيجابي في مجال التنظير المحاسبي . ب ـ تقييم المنهجية العلمية للإطار الفكرى لنظرية المحاسبة الإيجابية .

ج - دراسة تحليلية لفعالية استخدام النظرية الشرطية في مجال المفاضلة بين البدائل المحاسبية

د _ المعايير المحاسبية على المستوى الدولي .

وهي موضوعات أثارت جدلاً في الفكر المحاسبي وأراء متعددة وانتهى هذا القسم بالعرض والتحليل الابتكاري البسيط الواضح لهذه الموضوعات الفكرية مما يعتبر إضافة إلى الفكرالمحاسبي في هذا المجال .

٢ _ القسم الثاني : وموضوعه المحاسبة الماليــــة :

ويتناول موضوعات متقدمة وهامة في مجال المحاسبة المالية كما يلي: -أ .. تصميم الإطار النظري لإبعاد الخبرة المؤثرة في كفاءة وفعالية الأداء المحاسبي .

ب _ تحليل وتقييم وتطوير مداخل ترجمة القوائم المالية للوحدات الاقتصادية متعددة الجنسية .

ج _ المتضمنات المحاسبية لعقود الاستئجار الرأسمالي وموقف القانون المصري منها .

رسة المحاسبية المصرية) .

داف الوظيفية للمحاسبة وهى مالية وتوفر تأكيد بأن الكتابات غورات المالمية والحديثة في هذه

لضريبية التي تمس الممارسة الضريبية

عاسبة الضريبية بالتركيز على سلوك

على الدخل وموقف التشريع الضريبى اعتمدت عليه كل الدراسات بعد ذلك ي تناول الأستاذ اسمد شوقى تطبيق ت وما فى حكمها الخاصمة للضريبة ٢٠٠ ويسير أغلب الكتاب فى مجال الخاضمة للضريبة الموحدة على

د قام المؤلف بدراسة تحليلية لهذه لتأكيد ملائمتها لها ، ودراسات وتمتير هذه الدراسة أساساً لكل

الوظيفية للمحاسبة وتناول فيه نز ضريبي ملائم المشروعات ت الجديدة والحديثة في الفكر قلمكتبة المربية والمالمية بما ثم فهو يمثل علامة في الفكر گر المحاسبي والضريبي في

ليست بالإعفاءات الضريبية تتمو الاستثمارات بالإسكندرية

مقدمــه: دكتور/أشــرفحـــنا

معد اسب قائدوني و مستشار شعد ربيى ... مدرس الشرائب بالجامعة الأمريكية زمسيل جمعية الشعرائب المعسرية ... عضو جمعية الشرائب الدولية (IFA) زميل الجمعية المصرية للمائية الفامة والشرائب ... عضو جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA)

مقدمة،

تبوأت الإسكندرية في الأونة الأخيرة المكانة اللاثقة بها كمروس حقيقية للبحر الأبيض المتوسط بفضل الجهود المحسومة للإدارة ولمواطنيها المخلصين للنهوض بهذا الإقليم المتفرد في التميز، هذه الجهود التي أصبحت حديث القاصى والداني والتي يلمسها كل من يدرك الإسكندرية لأول وهلة وبالمين المجردة.

ومن أهم العوامل التي تساهم في جـنب الاستثمارات هي التشريعات التي تعطى الدفعة لهذا الاستثمار في الدخول في

البنية الأساسية محط أنظار المستثمرين

لما حولها في هذا المجال الكثير من

عوامل التميز .

الحياة الاقتصادية في مصر، ومن أهم هذه التشريمات التي تؤثر في جنب الاستثمارات إلى مصر بصفة عامة والإسكندرية بصفة خاصة هي التشريمات الضريبية التي تستخدم كحافز جاذب للاستثمارات.

لكن عندما نتحدث في هذا المجال لا يمكن أن نناقش هذه التشريعات الضريبية بالنسبة للإسكندرية فقط فحسب بل لابد وأن تطرح على مستوى الاقتصاد القومي ككل باعتبارها من المسائل القومية وليست على مستوى إقليم كالإسكندرية فقط، وما هو ملائم للكل ينطبق بالتأكيد على الجزء

وتتفاوت التشريعات الضريبية في اختيار شكل الصوافر الضريبية الممنوصة

للأنشطة على النحو التالى: ـ

١ - الإعضاء الضريبي :

وهذا الإعضاء قد يكون كلياً أو جزئياً ، وقد يكون دائماً طوال فترة حياة المشروع أو محدداً بمدة محددة .

٢ . نظام تأجيل الضريبة أو وقفها :

وذلك بإرجاء إدخال الدخل أو المائد في وعاء الضريبة أو تأخير استحقاق الضريبة أو دفعها .

٣ . الخصم من وعاء الضريبة:

وذلك بإجراء خصومات على وعاء الضريبة لاستنزال بعض النفقات كما هو في استهلاك رأس المال بالنسبة لمشروعات الامتياز .

٤ ـ الإهلاك السريع ثلاً صول :

وذلك من خالال مضاعضة محدل إهلاك رأس المال الثابت المضصوم من وعاء الضريبة وتكوين احتياطي معضى من الضرائب ومبخصص لأغراض معينة .

٥ . نظام تثبيت الضريبة :

حيث يتم تحديد سعر ثابت للضريبة طوال مدة المشروع أو الاستثمار حتى لا يتعرض المشروع لاضطرابات في أعماله نتيجة تعديل نظام الضريبة أو سعرها

٦ . المعدلات التمييزية :

وذلك بتحديد أسعار مميازة للضريبة

المستحقة على أرياح بعض المشروعات بهدف تشجيعها على تحقيق أهداف معينة بما يحسقق أهداف خطة التنميسة الاقتصادية للدولة .

٧ ـ معونات الاستثمار:

وذلك من خلال إعفاء الأرباح الناتجة عن إعادة نتيجة الأصول لتصحيح أسس حساب الإهلاكات ، وكذلك منح المشرزوع حق إهلاك الأصول الرأسمالية بأكبر من قيمتها .

٨ - رد الضريبة :

وذلك في حالة قيام المشروع ببيع أصل ثابت قديم واستخدام كامل سمر البيع في شراء أصل إنساجي جديد يحل محل الأصل القديم خلال فترة زمنية ممينة بهدف تشجيع المشروعات على تنفيذ برامج الإهلاك والتجديد لرفع الكفاءة الإنتاجية .

٩ . ترحيل الخسائر:

وهو نموذج لمشاركة المشروع في فشله خلال فترة محينة ، وقد يتم ترحيل الخسائر إلى الأمام لتمويض المشروع عن خسائره أو ترحيلها إلى الخلف لمساعدة المشروع على توفير سيولة تخرجه من عثراته .

ولا شك أن اتباع سياسة الحوافز الضريبية لها إيجابيات عديدة في نفس الوقت يترتب على تطبيقها سلبيات متعددة أيضاً،

ومن أهمها هو لجوء الدولة لتعويض النقص فى الحصيلة الضريبية ممن لا يتمتعون بهذه الإعضاءات، وهو ما يخل بمبيدا العدالة بالضريبة .

ومن ناحية أخرى فإن المبالغة فى منح الحوافز الضريبية للمشروعات قد يضطر الدولة إلى فرض المزيد من الضرائب غير المباشرة مما يترتب عليه زيادة تكلفة الإنتاج وإضعاف القدرة التنافسية للمشروعات.

وفى هذه الورقة سوف نتناول بالبحث عرضاً للحوافز الضريبية الممنوحة لبعض الأنشطة فى ظل القوانين الضريبية المختلفة ، وبيان ما إذا كان لهذه الحوافز أثر إيجابى على الاستثمار أم لا .

المبحث الأول

الإعماءات الضريبية في ظل القوائين المختلفة ، أولاً : أهداف سياسة الإعفاءات الضريبية ،

١ ـ الأهداف المالية :

وهي تمنى تنازل الخزانة المامة عن قدر محسوب من الموارد السيادية في مقابل توجيه الاستثمارات إلى تحقيق زيادة الكفاءة لقطاع معين أو تنمية منطقة معينة.

٢ - الأهداف الاقتصادية :

وهى تمنى توجيه الاستثمارات بتشجيعها أو جذبها لخلق مجالات أو أنشطة معينة موجودة بالفعل سواء بالتوسع أو بالتجديد والتطوير ازيادة حـجم الناتج القـومى

وتنمية قدراته .

٣ - الأهداف الاجتماعية :

وتعنى مراعاة البعد الاجتماعى والإنسانى لأفراد المجتمع من أجل ترسيخ مفهوم الأمن والسلام الاجتماعى .

ثانياً: القوانين المانحة للإعفاءات الضريبية: ا ... قانون الاستثمار ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل

- بالقانون ٢٢ لسنة ١٩٧٧ .
 - ٢ _ قانون التعمير رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ .
- ٣ ـ قانون المجتمعات العمرانية الجديدة رقم
 ٩٥ لسنة ١٩٧٩ .
- ٤ ــ قــانون الضــرائب على الدخل رقم ١٥٧
 السنة ١٩٨١ .
 - ٥ _ قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ،
- ٦ قانون الضريبة الموحدة رقم ١٨٧ لسنة
 ١٩٩٣ .
- ٧ ـ قانون التأجيار التمويلي رقم ٩٥ لسنة
 ١٩٩٥ .
- ٨ ـ قانون حوافز وضمانات الاستثمار رقم ٨
 ١٩٩٧ .
- ثالثاً: النظام الحالى للإصفاءات الضريبية على الاستثمار:.
- تتمثل الإعفاءات الضريبية فيما يلى:
- إعفاء مرتبط بنشاط معين له تأثير على التمية الاقتصادية .
- ٢ _ إعفاء مرتبط بمكان بعيد عن العمران قد يجعل المستثمر محجما عن القيام بمشروعاته فيه ,

٣ - إعفاء مرتبط بمدة معينة -

على أنه لابد من الأخذ في الاعتبار عند تقرير الإعفاء الضريبي مراعاة ما يلي:

- الا يكون قانون الإعضاء الضريبى مرتبطا
 مع قوانين أخرى .
- ٢ أن تتناسب الإعفاءات مع العائد المتوقع منها كتشفيل عمالة جديدة ، خلق كوادر إنشاجية ، زيادة القرص التسويقية والتصديرية ، الحد من استيراد المنتجات المماثلة ، إعمار المناطق النائية .
- ٣ ـ الربط بين الإعفاءات الضريبية
 واستمرارية المشروعات الاستثمارية
- التدرج في الإعضاءات الضريبية على أساس عمر المشروع .

رابعاً: منهج الإعضاءات الضريبية لقوانين الاستثمار في مصر:

- اعضاء أرياح مشروعات الاستثمار من ضريبة الأرياح التجارية والصناعية .
- ٢ معاملة مستلزمات إقامة المشروع
 الاستثماري بتعريفة جمركية مخفضة .
- " ـ الإعضاء من ضريبة الدمضة ومن رسوم التوثيق والشهر لمقود تأسيس الشركات وعقود الرهن والقروض المرتبطة بأعمالها .
- إعفاء الأرباح الناتجة عن اندماج الشركات
 أو تقسيمها أو تغيير شكلها القانوني .
- خامساً : الاتجاهات الأخيرة للإعفاءات الضريبية في مصر : .

١ - إعضاء التوسيعات : -

ينص القانون ١٦٢ لسنة ٢٠٠٠ على أن تضاف مادة جديدة برقم ٢٣ مكرراً إلى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر برقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ونصها كالآتى:

« تعفى من الضريبة المنصوص عليها في المادة (١٦) من هذا القانون التوسعات التي توافق عليها الجهة الإدارية وذلك لمدة خمس سنوات، ويسرى على هذه التوسعات الإعماءات المنصوص عليها في المادتين (٢٠ ، ٢٣) من هذا القانون » .

ويقـصـد بالتـوسع الزيادة فى رؤوس الأمـوال الممبتخدمة فى إضافة أصول جديدة بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع .

٧ - إعضاء نشاط التنمية السياحية: طبقاً لأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٤ لسنة (٢٠٠١، يضاف إلى البند (٤) من المراحة (١) من اللائحة التنفيذية لقانون ضنمانات وحوافز الاستثمار بند جديد نصه كالآتى: (ج) التنمية السياحية المتكاملة.

٣ ـ إعـفاء الأنشطة الخدمية في
 المجتمعات العمرانية الجديدة :

طبقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 124۸ لسنة ٢٠٠١ ، يستبدل بنص البند (١٧) من المادة (١) من اللائحة التنفينية لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار النص الآتي :

د تنمية المناطق العمرانية والمناطق الصناعية
 والمجتمعات العمرانية والمناطق النائية التى

يصير بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء»

- تخطيط وإقامة المناطق العمرانية وتجهيزها
 بكافة المرافق والخدمات .
- الأنشطة الخدمية التي تزاول بالكامل من
 مواقع ومحال داخل المناطق العمرانية .

٤ ـ تعبديل المبادة ٢٠ من قبانون ضمانات وحوافز الاستثمار؛

وتضمن التحديل زيادة مدة الإعضاء المضرر لرسوم التوثيق والشهر وعقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود القرض والرهن المرتبطة بأعمالها من ضريبة الدمفة إلى خمس سنوات بدلاً من ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ القيد في السجل التجارى .

المبحث الثاني

دراسة مقارنة لأنظمة الإعشاءات الضريبية وأشرها على الاستشمار

هى هذا المبحث سوف نتجه شرقاً وغرياً لدراسة أنظمة الإعفاءات الضريبية ودورها هى جذب الاستثمارات الأجنبية ونجاح سياسة الاستثمار في بعض البلاد المختلفة ومنها:

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية:

وتمتير من أكثر البلاد جنباً للاستثمارات الضارجية إن لم تكن الأكبر على الإطلاق . لا تتنجج الولايات المتحدة الأمريكية أي نظام للإعفاء الضريبي على الاستثمار بل تطبق نظام ضريبي متوازن يتوافق مع أعباء وتكاليف المعيشة الفعلية وتتميز بمرونة التغيير المتلائمة مع المتغيرات الاقتصادية للحد من

تعاظم الأعباء المالية للضريبة .

وفى مقابل ذلك يتمتع الاستثمار فى الولايات المتحدة الأمريكية بمميزات فريدة منها:

- ا) وجود بنية أساسية مؤهلة الستقبال
 الاستثمارات .
- ٢) وجود أكبر قاعدة تكنولوجية لتحديث وتطوير المنتج .
 - ٣) وجود أكبر قوة عاملة مؤهلة ومدرية .
 - وجود أكبر شبكة للإتصالات .
 - ٥) وجود أعظم فرمن تسويقية وتصديرية .
- ۲) وجود استقرار سیاسی واقتصادی وتشریعی
 ثانیاً: الصین:

انتهجت الصين معادلة استثمارية جديدة وهى (السوق مقابل الاستثمار) بدلاً من (الإعفاء مقابل الاستثمار) ومفادها أن تقوم البلاد بفتح أسواقها الفير المحددة والتي ليس لها أية مقارنة لمن يقوم بالاستشمار علي أرضها .

كما تتميز بوفرة القوى العاملة المدرية والمؤهلة .

ثالثاً : شرق أوروبا :

نجـحت دول شــرق أوروبا فى جــنب استثمارات خارجية بطريقة غير مسبوقة وذلك ياتباعها سياسـة حوافز ضريبية مشجعة للاستثمار بالإضافة إلى الأسباب الآتية :

 ا وجود بنية أساسية قوية مؤهلة لاستقبال الإستثمارات .

- ٢) وجود استقرار سياسي .
- ٣) وجود قوى عاملة مؤهلة ومدرية بالإضافة إلى كونها رخيصة .
- قريها من أسواق أوروبا الغربية حيث الأسواق الاستهالكية والقوى الشرائية العالية . مما أدى إلى نجاحها في اجتذاب القواعد الصناعية القوية في أوروبا الغربية للقيام بالمملية الإنتاجية هناك للاستفادة من المميزات النسبية الممنوحة للاستثمار وإعادة تصدير المنتج مرة أخرى إلى مناطق الاستهلاك .

رابعاً : أمريكا اللاتينية :

وبخياصية البيرازيل التي بالرغم من مشكلاتها الاقتصادية العديدة التي تحاصرها إلا أنها نجحت في جذب الاستثمارات الخارجية وبقوة وذلك لتمتمها بالمميزات النسبية الآتية :

- ١) وجود سوق استهالاكية كبيرة مترامية الأطراف (١٥٠ مليون نسمة) .
- ٢) القرب من أسواق الولايات المتحدة الأمريكية .

المبحث الثالث مدى فاعليلة سياسلة الإصفاءات الضرببية فيجذب الاستثمارات لمصر

منذ صدور فانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة 1972 ، وتنتهج البلاد منهج الإعضاء الضريبي كوسيلة لحذب الاستثمارات الخارجية ، فهل نجحت هذه السبياسة في جنب هذه الاستثمارات أم أن هناك من المعوقات ما يؤثر

- سلباً في هذه السياسة .
- الواقع يشيرأن سياسة الإعفاءات الضريبية ثم تؤت ثمارها ثلاسباب الأتية :
- ١ _ عدم جدوى الإعضاءات الضريبية للاستثمار الأجنب بصفة خاصة : إنه لمن المحروف أن المستثمر المصري

والعربى هما المستفيدان الأساسيان السياسة الإعفاء الضريبي لكون الأول يعمل في بلده الأصلي أما الثاني فلا تطبق في بلاده أي تشريعات ضريبية أما المستثمر الأجنبي الذي يأتي إلينا ومعه بالإضافة إلى الاستثمارات أدوات أخرى مئل التكنولوجيا وأساسينات الجنودة والسبياسات التسبويقية والفرص التصديرية وغيرها لا يستفيد من سياسة الإعضاءات الضريبية وذلك لارتباط بلاده باتضاقيات لمنع الازدواج الضريبي بينها وبين مصر والتي بمقتضاها يتعين على المستشمر الأجنبي الفريي (الأوروبي أو الأمريكي) أن يقوم بأداء الضريبة المستحقة على أرياحه المحققة في أي بلد أجنبي أياً كان مكانه في بلده الأصلي ، فإذا ما تم إعفاؤه من الضريبة في مصر فإنه يقوم بسداد الضريبة كاملة في بلده وكنان الخزانة الساسة المصرية تتنازل طواعية عن جزء من مواردها السيادية لتمويل الخزانة العامة الأجنبية في سبيل تحقيق أهداف لم تتحقق بالشكل

المطلوب .

٢ ـ الاستقرار الاقتصادى:

تمانى البلاد في الفترة الأخيرة من عدم استقرار أسعار صرف العملات الأجنبية ، وكذا تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة وبخاصة العجز في الميزان المدولة وعزان المدفوعات وغيرها من الأمراض الاقتصادية التي تؤدي في النهاية إلى عرقلة اتخاذ قرار الاستثمار .

٣ . عدم توافر الشفافية :

وتقع بالنسبة للمستثمر في المقام الأول قبل الإعضاء والشفاهية تعنى أن تطبق كافة القوانين واللوائح والتعليمات على المستثمرين سواسية بنفس الأسلوب سواء علم بها المستثمر أو لم يعلم ، فإنه ما يتم تطبيقه على مستثمر ما لابد وأن يتمتع به مستثمر آخر له نفس الظروف حتى وإن لم يكن على علم به خاصة أحكام المحاكم ، والتعليمات التفسيرية ، الاتفاقيات الضريبية وغيرها

ومن هنا ننادى بتطبيق سياسة ترشيد الإعفاءات الضريبية ، وعدم تركها مفتوحة أمام الجميع لأنه قد ثبت عدم جدواها في جذب الاستثمارات الحقيقية ، فلم تجذب غير الاستثمار المغامر الذي يجيد التعامل مع الأنظمة البيروقراطية في العالم الثالث .

وفي هذا الخسمسوص نطالب أن تحل سياسة منح حوافز ضريبية للمستثمر التي

تحقق من خلال استثماره ميزة نسبية للاقتصاد المصرى لتحل محل سياسة الإعضاءات الضريبية المفتوحة.

التوصيات:

وعليه ، فإنه يجب تحديد احتياجات النهوض بالاقتصاد المصرى من معوقاته ومشكلاته أولاً ، ثم يأتى بعد ذلك توجيه الحافز الضريبى لمن يسهم من المستثمرين في إعطاء دفعة لحل هذه المشكلات .

وتتمثل بعض احتياجات الاقتصاد المصرى في الآتي :

- ١) تدريب القوى العاملة وتأهيلها المشاركة في العملية الإنتاجية المتطورة .
- ٢) ضغ رؤوس أموال تحتاجها المشروعات الاقتصادية لإدارة عملية التتمية .
- ٣) جذب تكنولوجيا متقدمة تساعد في إيجاد فرص تنافسية للمنتج المصرى .
- خلق فرص تسويقية وتصديرية جديدة تسهم فى خلق موارد إضافية من العملات الأجنبية .
- ه.) إيجاد مشروعات جديدة تسهم في الحد من الاعتماد على الاستيراد والحد من استنزاف الموارد من العملات الأجنبية
 ٢.) إستكمال المرافق ومشروعات البنية التحتية
- مع مراعدة ربط الحافز بالعدائد من الاستثمار ، وأن يكون العائد أعظم من الحافز ليشكل ذلك إضافة صافية للاقتصاد القومي .

* ON MINE TO LINE

الحسسدث السنة

- ١٤٥٣ م استولى العثمانيون على القسطنطينية عاصمة الدولة البينزنطية واتخذوها عاصمة لهم،
- ١٥١٦م انتصار السلطان سليم الأول المثماني على السلطان الغوري في مرج دابق وقتل فيها الغوري وأصبحت البشام ولاية عثمانية .
- ١٥١٧م انتصار السلطان سليم العشماني على طومان باي سلطان المماليك في الريدانية ثم إعدام طومان باي - وأصبحت مصر ولاية عثمانية .
- ١٧٦٩ م قيام على بك الكبير شيخ البلد المملوكي في مصر بحركة استقلالية عن الدولة العثمانية فطرد الوالى . وامتنع عن إرسال الجزية وضرب النقود باسمه وتلقب بلقب سلطان مصر وأرسل قواته لفتح الشام وتحالف .
- ۱۷۷۰ م تحالف مع الشيخ ضاهر العمر والي عكا .
- ۱۷۷۳ م فشل حركة على بك الكبير بسبب خيانة خادمه محمد أبو الدهب .
- ١٧٩٨ م (مايو) خروج الحملة الفرنسية من ميناء طولون -
- ۱۷۹۸ م (أول يوليـو) وصـول الحـملة الفـرنسـيـة الإسكندرية .
- ١٧٩٨م (٢٧ يوليو) دخول الحملة الضرئسية القاهرة ،
 - ۱۷۹۸ م (أغسطس) موقعـــة أبى قير البحرية .
- ١٧٩٨ م (أكتــوبر) ثورة القاهرة الأولى من الأزهر
 - ۱۷۹۹ م (فيرايـر) حملة نابليـون على الشام .
 - ١٧٩٩ م (أغسطس) موقعة أبي قسير البريسة .
 - ١٨٠٠م (يناير) اتفاقية المريش.
 - ۱۸۰۰ م (مارس) ثورة القاهرة الثانية من بولاق -

- الحسسدث السنة
 - ۱۸۰۰م (یونیه)مقتل کلیبـــر.
- 14-1 m (سبتمبر) جلاء الفرنسيين من مصر.
- خروج الانجليز من مصير. ₩ ۲۰۸۱ م
- ≡ ١٨٠٤ م ثورة الشعب المصرى ضد خورشيد باشا بسبب الضرائب الباهظة .
- ١٨٠٥م (١٣ مايو) تولية زعماء الشعب لمحمد على والياً على مصر .
- ۱۸۰۵ م (٩ يوليو) ضرمان بمزل خورشيد وتوليه محمد على .
- ۱۸۰۷م (۲۱ مارس) نزول حسملة فسريزر إلى الإسكندرية .
- ١٨٠٧ م (سبتمبر) جلاء حملة فريزر عن الإسكندرية
- نفي السيد /عمر مكرم إلى دمياط .
- قضى محمد على على المماليك في **= ۱۸۱۱** €
- مذبحة القلمـــة.
 - امتياز حفر قيناة السيويس. A 1407 ■
 - بداية حفر قصناة السويس ، A 1404 M
 - وفياة سيعيد وتولية إسماعيل . A 1477 =

لأكبر أشائه .

- ١٨٦٦ م موافقة السلطان على مشروع قناة السويس حصول إسماعيل على فرمان لجعل الوراثة
 - حصول إسماعيل على لقب خديـوى ، A 1417 M
 - A 1474 (١٧ نوفمبر) إفتتاح قناة السويس.
- بيع أسهم مصر في القناة (الأزمة المالية) ■ ۱۸۷۵ م
 - - A TAYA الجسنة التحقيق الأوروبيسة .
 - عزل إسماعيل وتولية ابنه توفيق . .. PYAL S
- أنشأ الخديوى إسماعيل مدرسة السنية ≥ IAYY = لتعليم الفتاة .
- ۱۹۳۷م مؤتمر مونترو بدولة سويسرا .
- € ١٩٤٩ م تخلصت مصر من الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلفية.



الل ستعل م: ٧ ش الطاهر - عابدين مبنى الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج للملابس خلف بنك مصر - محمد فريدت: ٢٩٠٦٩٤٣ فاكس: ٣٩٠٣٢٥٥

للتأمين



خدمة تأمينية متميزة تقدم احدث وثيقة تأمين حياة لرجال الأعمال وأصحاب الشروعات



جديدة في مضمونها

ومتطورة مة متطلبات العصر

وثيقة التأمين المؤقت معرد الأقساط

بأقل قسط تأمين مناسب تضمن الوثيقة

- صرف مبلغ التأمين بالكامل في حالة الوفاة أثناء فترة التأمين
- ردكافة الأقساط المسددة في نهاية فترة التأمين في حالة الحياة
 انت معنا في اهاد

المُركز الرئيسى: ١٥ شارع قصر الثيل - القاهرة - فاكس ٢٥٦٣٧٤/٥٧٥٣١٦ لمُزيد من التفاصيل: القاهرة: ت ٢٩٢٢٢٧٢ من التفاصيل:

الإسكندرية: ت ۸۲٬۵۸۷۸ - الزقايق: ت ۸۷٬۷۲۷۹۸ - ۱۵٬۵۷۲۸ مند طنطا: ت ۸۲٬۷۲۷۹ - بني سويف: ت ۸۲٬۷۲۷۹۹ - سوهاج: ت ۸۲٬۳۲۲۹۸ خدمة العلاء ت ۵۷٬۷۲۲۸ مند

E-mail: ins_chark @ frcu.eun.eg